

مصرف السلام
Al Salam Bank



Bahrain البحرين

البناء على أسس ثابتة. تحقيق نمو مستدام.

إجتماعا الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية | 2020

المحتويات

أولاً

اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

02	جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
04	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019
10	تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
12	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
15	تقرير مدققي الحسابات الخارجيين إلى السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
17	البيانات المالية الموحدة للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
66	العمليات مع أطراف ذات العلاقة
67	توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي الأرباح
68	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
70	تقرير حوكمة الشركات
95	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
96	تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسنة 2020
97	تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لسنة 2020
98	ما يستجد من أعمال

ثانياً

اجتماع الجمعية العامة غير العادية

100	جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لسنة 2020
102	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019
104	تعديل المادة 5 من عقد تأسيس النظام الأساسي للمصرف
105	إعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين للمصرف
106	التحويل بالتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي

أولاً

إجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الخميس 19 مارس 2020م
في الساعة 10:00 صباحاً

قاعة المرجان
فندق موفنبيك البحرين
مملكة البحرين

جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3. الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
4. الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
5. مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
6. المصادقة على وترخيص العمليات التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية (رقم 30) من القوائم المالية الموحدة.
7. إعتاد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (وبالقيمة 21.1 مليون دينار بحريني) بالتوزيعات التالية:
 - أ. تحويل مبلغ 2.109 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
 - ب. توزيع أرباح تعادل 17.727 مليون دينار بحريني بواقع 8% من إجمالي رأس المال المدفوع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على أن تدفع الأرباح مناصفة بصورة نقدية وأسهم منحة، للمساهمين الذين تتواجد اسمائهم في سجل المساهمين بتاريخ 24 مارس 2020، على النحو التالي:
 - (1) 4% نقداً أي ما يعادل 8.863 مليون دينار بحريني بإستثناء أسهم الخزينة؛ و
 - (2) 4% أسهم منحة أي ما يعادل 88.634 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 25 سهم مملوك).
- وسيتم توزيع الأرباح للمساهمين المستحقين بتاريخ 7 أبريل 2020، وأخر يوم للتداول مع إستحقاق الأرباح هو 22 مارس 2020، واليوم الأول للتداول بدون إستحقاق الأرباح هو 23 مارس 2020.
- ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.258 مليون دينار بحريني إلى حساب الأرباح المستبقاة.
8. الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 787 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، شريطة الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.
9. الإطلاع ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report)، كما هو مطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي
10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
11. تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
12. تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.
13. مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

01

المصادقة على محضر إجتماع
الجمعية العامة العادية المنعقد
بتاريخ 20 مارس 2019.

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إنعقد إجتماع الجمعية العامة العادية في قاعة السارة بفندق جميرا رويال سراي في مملكة البحرين في تمام 10:00 صباحاً يوم الأربعاء الموافق 20 مارس 2019.

الرئيس:

ترأس الإجتماع السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف - رئيس مجلس الإدارة.

المنصب:

أعلن رئيس مجلس الإدارة رئيس الإجتماع اكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 73.22% من إجمالي أسهم رأس مال المصرف.

مقرر الإجتماع:

أجازت الجمعية تعيين المستشار العام/ إيهاب عبد اللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة - مقررًا للإجتماع.

وحضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

رئيس مجلس الإدارة	1. السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف
عضو مجلس الإدارة	2. السيد/ الكر محمد السويدي
عضو مجلس الإدارة	3. السيد / حسين محمد الميزة
عضو مجلس الإدارة	4. السيد / سلمان صالح المحميد
عضو مجلس الإدارة	5. السيد / زايد علي راشد الأمين
عضو مجلس الإدارة	6. السيد/ سالم عبدالله العوادي
عضو مجلس الإدارة	7. السيد/ مطر محمد البلوشي
عضو مجلس الإدارة	8. السيد/ خالد سالم الحليان

وحضر أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

عضو الهيئة	1. الدكتور عز الدين بن زغبية
أمين الهيئة	2. الدكتور محمد برهان أربونا

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للمصرف كل من:

الرئيس التنفيذي للمجموعة	1. السيد / رفيق النايض علي
نائب الرئيس التنفيذي	2. السيد / أنور مراد
رئيس الشؤون القانونية - سكرتير المجلس	3. المستشار إيهاب أحمد
رئيس الشؤون المالية	4. السيد/ يوسف إبراهيم

وحضر الإجتماع كل من:

(ممثل مصرف البحرين المركزي)

1. السيد/ جابر العالي
2. السيد/ نورة التاجر
3. السيدة/ خديجة أحمد
4. السيدة/ نوف البلوشي

(ممثل وزارة الصناعة والتجارة)

1. السيد/ علي أحمد حسين
2. السيد/ أحمد سلمان أحمد

(ممثل بورصة البحرين)

1. السيد / محمد جبيل

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية 2019 (يتبع)

(ممثّل السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف)

1. السيد/ جمال فخرو

2. السيد/ Mahesh Balasubramanian

(ممثّل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم المصرف)

1. السيدة/ هبة مبارك

2. السيدة/ هدى محمد

3. السيد/ عمر الشاعر

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 22 مارس 2018.
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
3. الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
4. الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
5. مراجعة ومناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليها.
6. المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (31) من القوائم المالية الموحدة.
7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والبالغة 18.5 مليون دينار بحريني بالتوزيعات التالية:
 - أ. تحويل مبلغ 1.850 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
 - ب. توزيع أرباح بواقع 7% من إجمالي رأس المال المدفوع (تعادل 14.987 مليون دينار بحريني) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على أن تدفع الأرباح مناصفة بين النقد وأسهم منحة على النحو التالي:
 - (1) 3.5% نقداً أي ما يعادل 7.493 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية؛ و
 - (2) 3.5% أسهم منحة ما يعادل 74.932 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 28.6 سهم مملوك) على المساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية. وسيتم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ إنعقاد الجمعية التي تم الموافقة فيها على توزيع الأرباح. وتدفع الأرباح للمساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية.
 - ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.662 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطات والأرباح المستبقاة.
8. الموافقة على مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 595 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.
9. الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام المصرف بمتطلبات حوكمة الشركات (Corporate Governance Report).
10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
11. الموافقة على استخدام أسهم الخزينة لتحويلها إلى المساهمين المتبقين في البنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (م) (مندمج مع مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.)، وتحويل أعضاء مجلس الإدارة بتعيين مستشار مستقل لتحديد سعر التبادل لهذه العملية، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
12. تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2019 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.
13. تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.
14. مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية 2019 (يتبع)

استهل الإجتماع السيد / خليفة بطي بن عمير رئيس مجلس الإدارة باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثلي بورصة البحرين وممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثل مسجلي أسهم المصرف. وقد تم إقرار جدول الأعمال من قبل المساهمين وتمت مناقشة بنوده على النحو التالي:

1. المصادقة على محضر إجتماع العامة العادية المنعقد بتاريخ 22 مارس 2018م:

أبان السيد/ خليفة بطي أنه قد تم تقديم نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الإجتماع السابق المنعقد في 22 مارس 2018.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه:

قام سكرتير المجلس المستشار إيهاب أحمد بقرء تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، طلب رئيس الإجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير مجلس الإدارة للسادة المساهمين المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق. ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول التقرير:

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

3. الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

قام الدكتور عز الدين بن زغبية عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمصرف بقرءة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، وأبان أن الهيئة تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أن معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف من معلومات وبيانات، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

قام السيد جمال فخر مؤملاً عن السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف بقرءة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. مراجعة ومناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليها:

عرض رئيس الشؤون المالية للمصرف السيد يوسف إبراهيم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مبيناً أن المصرف قد حقق أرباحاً صافية بلغت 18.5 مليون دينار بحريني بزيادة قدرها 2.57% عن العام 2017م. وطلب رئيس الإجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

ورداً على استفسار أحد المساهمين عن المخصصات والأرباح، أوضحت الإدارة التنفيذية والمدققون الخارجيون أن المصرف يتبع سياسة حذرة وحكيمة بحيث تم أخذ مخصصات احتياطية لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة، والأصل أن إجمالي المخصصات قد بلغ 24 مليون دينار بحريني، ولكن نسبة الاسترداد كانت عالية حيث بلغت حوالي 14 مليون دينار بحريني.

كذلك أثار أحد المساهمين مسألة الشركات الزميلة وطالب بضرورة التركيز على المنطقة بدلاً من التوسع في أسواق غير معروفة، أوضح السيد يوسف إبراهيم أن من أسباب انخفاض الدخل ارتفاع تكلفة التمويل وان المصرف يعمل على التنازل عن الاستثمارات غير المجدية، وأضاف السيد يوسف إبراهيم بان المخصصات ستستمر في كل عام حسب المعايير المحاسبية.

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كما تم تقديمها من مجلس الإدارة.

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية 2019 (يتبع)

6. المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (31) من القوائم المالية الموحدة.

قرار رقم 6: أجازت الجمعية بالإجماع العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (31) من القوائم المالية الموحدة.

7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

عرض رئيس الاجتماع توصية مجلس الإدارة بتخصيص جزء من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والبالغة 18.5 مليون دينار بحريني على النحو التالي:

أ. تحويل مبلغ 1.850 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح بواقع 7% من إجمالي رأس المال المدفوع (تعادل 14.987 مليون دينار بحريني) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على أن تدفع الأرباح مناصفة بين النقد وأسهم منحة على النحو التالي:

1. 3.5% نقداً أي ما يعادل 7.493 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية؛ و
2. 3.5% أسهم منحة ما يعادل 74.932 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 28.6 سهم مملوك) على المساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية.

وسيتهم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية التي تم الموافقة فيها على توزيع الأرباح.

وتدفع الأرباح للمساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.

ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.662 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطات والأرباح المستبقاة.

أقترح أحد المساهمين بدفع 5% بدلاً من دفع الأرباح مناصفة بين النقد وأسهم منحة.

قرار رقم 7: أجازت الجمعية بالإجماع على تخصيص جزء من صافي أرباح سنة 2018 والبالغة 18.5 مليون دينار بحريني على النحو التالي:

أ. تحويل مبلغ 1.850 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح بواقع 7% من إجمالي رأس المال المدفوع (تعادل 14.987 مليون دينار بحريني) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على أن تدفع الأرباح مناصفة بين النقد وأسهم منحة على النحو التالي:

1. 3.5% نقداً أي ما يعادل 7.493 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية؛ و
2. 3.5% أسهم منحة ما يعادل 74.932 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 28.6 سهم مملوك) على المساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ إقرار توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية.

وسيتهم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية التي تم الموافقة فيها على توزيع الأرباح.

وتدفع الأرباح للمساهمين المسجلة أسماؤهم في سجل الأسهم للمصرف بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.

ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.662 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطات والأرباح المستبقاة.

8. الموافقة على مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 595 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

قرار رقم 8: أجازت الجمعية بالإجماع مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 595 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

9. الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام المصرف بمتطلبات حوكمة الشركات (Corporate Governance Report).

استعرض سكرتير المجلس المستشار إيهاب أحمد تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام المصرف بمتطلبات حوكمة الشركات، وطلب من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

قرار رقم 9: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية 2019 (يتبع)

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

قرار رقم 10: وافقت الجمعية بالإجماع إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

11. الموافقة على استخدام أسهم الخزينة لتحويلها إلى المساهمين المتبقين في البنك البحريني السعودي ش.م.ب. (م) (مدمج مع مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.)، وتخويل أعضاء مجلس الإدارة بتعيين مستشار مستقل لتحديد سعر التبادل لهذه العملية، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

نوه السيد أنور مراد حفاظاً على حقوق المساهمين سيتم استخدام أسهم الخزينة لتحويلها إلى المساهمين المتبقين في البنك البحريني السعودي ش.م.ب. (م) (مدمج مع مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.) وسيتم إدراجهم في بورصة البحرين.

قرار رقم 11: وافقت الجمعية بالإجماع على استخدام أسهم الخزينة لتحويلها إلى المساهمين المتبقين في البنك البحريني السعودي ش.م.ب. (م) (مدمج مع مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.)، وتخويل أعضاء مجلس الإدارة بتعيين مستشار مستقل لتحديد سعر التبادل لهذه العملية، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

12. تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2019 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

أبان سكرتير المجلس أنه ولضرورات عملية تتصل بصعوبة اتخاذ القرارات بسبب التباعد بين الأعضاء وحرصاً على كفاءة العمل وسرعة الإنجاز فقد أوصى المجلس بإعادة تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من 4 أعضاء هم: فضيلة الشيخ الدكتور عدنان عبد الله القطان، فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح، فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي وفضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر عن الفترة اللازمة لسنة 2019 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 12: وافقت الجمعية بالإجماع على إعادة تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2019 من 4 أعضاء على النحو التالي وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم:

- فضيلة الشيخ الدكتور عدنان عبد الله القطان
- فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
- فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي
- فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر

13. تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

أوصى المجلس بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة KPMG لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 13: وافقت الجمعية بالإجماع على تعيين شركة KPMG كمدققي الحسابات الخارجيين لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

14. مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

لم يتم طرح أي مواضع تحت هذا البند.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة عادية، تقدم السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية العادية، وأعلن فض الاجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 11:00 صباحاً.

المستشار العام / إيهاب عبد اللطيف أحمد
مقرر الإجتماع

السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف
رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجمعية

02

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال
المصرف للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

يسر مجلس إدارة مصرف السلام البحرين ش.م.ب («المصرف») أن يُقدم لمساهميته الكرام تقريره السنوي بشأن الأداء المالي للمصرف وشركاته التابعة («المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لقد شهدت مملكة البحرين استقراراً في أوضاعها الاقتصادية خلال العام 2019، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 1.8%. وأظهرت بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن حجم الإنتاج الصناعي ارتفع خلال العام بنسبة 4.1%. فيما شهد قطاع الفنادق والمطاعم نمواً قوياً بلغ 6.4%. وتعكس هذه النسب متانة الاقتصاد البحريني والنمو الملحوظ في القطاعات غير المرتبطة بإنتاج النفط والتي تعزز أدائها نتيجة للاستثمارات في ميادين الاتصالات وتوسعة شبكة الكهرباء والماء والاستعدادات المرحلية لإنشاء جسر الملك حمد الذي سيربط البحرين بالمملكة العربية السعودية.

وفي نفس الوقت، ارتفع الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 2.2% خلال العام 2019، وهو أدنى مستوى نمو له منذ الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008-2009. لكن معظم الاقتصادات الكبرى تجنب الدخول في حالة كساد اقتصادي خلال العام وحافظت على استقرار أوضاعها الاقتصادية في ظل ظروف جيوسياسية صعبة. ويتوقع المصرف الدولي أن يشهد معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعاً طفيفاً خلال العام 2020 بنسبة 2.5%، في حين ستشهد الأسواق النامية معدلات نمو أسرع.

وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المحدودة عالمياً والأوضاع الجيوسياسية المضطربة، فقد نجحت المجموعة في تحقيق زيادة كبيرة في صافي الدخل الذي ارتفع من 18.5 مليون دينار بحريني عام 2018 إلى 21.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2019، أي بنسبة نمو بلغت 14%. كذلك انخفضت الخسائر الائتمانية بنسبة كبيرة جداً بلغت 76% لتصل إلى 2.6 مليون دينار بحريني فقط، مقارنة مع 10.7 مليون دينار بحريني في العام 2018، وقد ساهم في تحقيق هذا الإنجاز استمرار التحسن في جودة الموجودات وانخفاض نسبة التمويلات المتعثرة بشكل ملحوظ من 9% في العام 2018 إلى 5.6% في العام 2019. ويُعزى هذا الأداء القوي للمصرف إلى نجاحه في توسيع حصته في السوق خلال العام 2019 نتيجة لتنفيذه الفعّال لاستراتيجية أعماله الجديدة التي تُركز على تنمية الأنشطة المصرفية الرئيسية للمصرف والتي يتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات. وقد أدى ذلك إلى تحقيق نمو مضطرد في كافة الأعمال الرئيسية للمصرف، حيث ارتفع حجم ودائع العملاء بشكل قياسي ليبلغ 1.14 مليار دينار بحريني، من 987 مليون دينار بحريني عام 2018، أي بزيادة سنوية بلغت نسبتها 15.8%. كما ارتفعت التمويلات بنسبة 30% لتصل إلى 1.07 مليار دينار بحريني، مقابل 826 مليون دينار بحريني لعام 2018.

إضافة إلى ذلك، ارتفع مجموع موجودات المجموعة بشكل جوهري من 1.7 مليار دينار بحريني عام 2018 إلى 2.0 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019. أما نسبة التكاليف إلى الدخل فقد ازدادت إلى 55.6% من 48.9% في عام 2018 بسبب خلفه الاستثمار في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز عمليات المصرف وتمكينه من تحقيق العوائد المرجوة. وقد حافظ المصرف على النسبة العالية لكفاءة رأس المال التي بلغت 20.9% عام 2019، وهذه النسبة أعلى جداً من النسبة التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي البالغة 12.5%.

إن هذا النمو الذي تم تسجيله في كل من حجم حصتنا السوقية والدخل الصافي والودائع والتمويلات وصافي الأرباح يُعد مؤشراً قوياً على فعالية ونجاحة استراتيجية المصرف الجديدة التي أثمرت منذ السنة الأولى من بدء تنفيذها، حيث أدت إلى تحسين وتعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى طرح الخدمات المصرفية للعملاء المتميزين. كذلك ساهمت عملية تطوير وتحديث نظام تقنية المعلومات المركزي لأعمالنا المصرفية التي أنجزت خلال العام 2019 في زيادة مستويات الكفاءة ومن ثم تهيئة المصرف جيداً للتوسع في أعماله عالمياً خلال العام 2020. كما تم في بداية العام 2019 إطلاق مصرف السلام-سيبل المحدود، وهو شركة مشتركة مع صندوق التقاعد في سيبل، الذي بدأ أعماله كمصرف تجاري متكامل، مما ساهم في تعزيز شبكة مصرف السلام الدولية ومساندة الأهداف الموضوعية لأنشطته الإقليمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النمو الذي حققته كافة وحدات الأعمال يؤكد التنفيذ الناجح لاستراتيجية المصرف الجديدة والتي تعززت أيضاً بعملية تحديث الأنظمة التقنية لعمليات المصرف وتنفيذ المبادرات الرامية إلى خلق بيئة عمل مهنية تتميز بالكفاءة والإنتاجية العالية.

إن تمتع البحرين باقتصاد قوي ومتنوع يعزز من مركزها في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن النمو الذي تشهده الاقتصادات النامية يمنح مصرف السلام فرصاً جوهرياً للتوسع جغرافياً في تقديم خدماته المصرفية الرئيسية مع دخوله العام الثاني في تنفيذ استراتيجيته التطويرية. لذلك فإن مجلس الإدارة لعلى ثقة تامة بأن المستويات العالية للسيولة وكفاءة رأس المال والحجم القياسي للموجودات التي يتمتع بها مصرف السلام سوف تعزز موقعه وقدرته على تحقيق المزيد من التقدم، وفي نفس الوقت تحقيق النمو من خلال التوسع في أعماله الرئيسية رغم الظروف الصعبة في الأسواق العالمية، الأمر الذي سيمكنه من توفير جيل جديد من الخدمات المتميزة عبر كافة أنشطته المصرفية الرئيسية في العام 2020 وما بعده.

وأخيراً، يسر مجلس الإدارة أن يعرب عن امتنانه الكبير للقيادة الرشيدة تحت راية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس الوزراء. والشكر موصول أيضاً إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإلى السادة مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، وسوق دبي المالي والبنوك المراسلة. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع عملائنا ومساهميننا وموظفي المصرف الكرام على دعمهم المتواصل منذ إنشاء المصرف، متطلعين إلى مشاركتهم عاماً منتجاً وناجحاً على جميع الأصعدة في عام 2020 بإذن الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري

رئيس مجلس الإدارة

12 فبراير 2020

03

الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة
الشرعية للمصرف عن السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-البحرين المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31م

أولاً: النظام الأساسي

إن مصرف السلام - البحرين ش.م.ب. يعمل بصفته مصرفاً إسلامياً بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أنشطة المصرف وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة خمسة إجتماعات خلال هذه السنة مع المسؤولين بالمصرف.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرقت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها، كما أن الهيئة راجعت نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها

رابعاً: الإطلاع على السجلات

قامت إدارة المصرف بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات وبيانات ومعلومات يقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامساً: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي وأبدت ملاحظاتها عليها وصححت ما دعت الحاجة إلى تصحيحه، كما اطلعت على تقرير التدقيق الشرعي الخارجي، وكذلك توضيحات الإدارة حول معظم النقاط المذكورة ورأتها مناسبة، وأما ما يحتاج إلى تصحيح فقد طلبت الهيئة من إدارة المصرف تصحيح ذلك في أقرب فرصة.

سادساً: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة المصرف باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات تمثل موجودات المصرف وإيراداته بصفة مقبولة.

ثامناً: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية

تاسعاً: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالمصرف، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج مصارف تقليدية محولة إلى مصرف السلام أو لأي سبب آخر.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين (يتبع)

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، كما تقرر أن معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليها من معلومات وبيانات. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وتدعو الهيئة للمصرف دوام التوفيق والسداد لما يحبه الله ويرضاه.

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح

عضو الهيئة

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر

عضو الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي

عضو الهيئة

04

الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات
الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة
للمصرف للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2019.

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

مصرف السلام - البحرين ش.م.ب، المنامة - مملكة البحرين

Tel: +973 17 224807
Fax: +973 17 227443
www.kpmg.com/bh
C.R. No. 6220

KPMG Fakhro Audit
12th Floor, Fakhro Tower
P.O. Box 710, Manama
Kingdom of Bahrain



تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف السلام - البحرين ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة لها («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

إن هذه البيانات المالية الموحدة وإلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييمهم عام لعرض البيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي.بي.إم.جي

كي بي إم جي فخر

رقم قيد الشريك 137

12 فبراير 2020

05 |

مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة
للمصرف للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
			الموجودات
82,257	219,456	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
377,216	340,950	5	صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي
140,304	118,615	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	21,880	7	صكوك الشركات
568,905	723,198	8	موجودات التمويل
256,892	348,488	9	موجودات الإيجارات التمويلية
107,508	108,991	11	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
74,261	72,774	12	عقارات استثمارية
6,290	2,943	13	عقارات للتطوير
15,972	10,640	14	استثمار في شركات زميلة
45,581	44,260	15	موجودات أخرى
25,971	25,971	16	الشهرة
1,710,379	2,038,166		مجموع الموجودات
			المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية،
			وحصة غير مسيطرة
			المطلوبات
214,377	392,014	6	إيداعات من مؤسسات مالية
635,741	751,712	18	إيداعات من العملاء
251,842	289,456		حسابات جارية للعملاء
155,543	145,590	17	تمويل مرابحة لأجل
48,293	41,481	19	مطلوبات أخرى
1,305,796	1,620,253		مجموع المطلوبات
99,761	102,476	20	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
214,093	221,586	21	رأس المال
(3,855)	(6,758)	21	أسهم الخزينة
93,901	99,910		احتياطيات وأرباح مستبقة
304,139	314,738		مجموع حقوق الملكية
683	699		حصة غير مسيطرة
1,710,379	2,038,166		مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية،
			وحصة غير مسيطرة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

خليفة بطي عمير المهيري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	إيضاح	
الدخل التشغيلي			
49,384	59,712	24	دخل التمويل
16,767	17,066		دخل من الصكوك
(889)	2,633	25	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
420	(1,442)	26	(خسارة) / دخل من العقارات
9,396	7,639	27	الرسوم والعمولات، صافي
375	1,209	14	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
9,464	4,889	28	إيرادات أخرى
84,917	91,706		مجموع الدخل التشغيلي
(5,169)	(6,820)		مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
(17,893)	(25,442)		مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء
(4,515)	(5,583)		مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(492)	(1,904)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
246	1,570		حصة المجموعة كمضارب
(246)	(334)	20	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
57,094	53,527		صافي الدخل
المصروفات التشغيلية			
11,861	15,394	29	تكاليف الموظفين
2,019	2,269		تكلفة الممتلكات والمعدات
869	1,599		استهلاك
13,164	10,525		مصروفات تشغيلية أخرى
27,913	29,787		مجموع المصروفات التشغيلية
29,181	23,740		الربح قبل مخصص انخفاض القيمة
(10,661)	(2,610)	10	صافي مخصص انخفاض القيمة
18,520	21,130		صافي ربح السنة
المنسوب إلى:			
18,499	21,093		- مساهمي البنك
21	37		- حصة غير مسيطرة
18,520	21,130		
8.7	9.8	23	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

خليفة بطي عمير المهيري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

كما في 31 ديسمبر 2019

المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية		المنسوب إلى مساهمي البنك											
		الاحتياطيات والأرباح المستتقة					الاحتياطيات والأرباح المستتقة						
مجموع	حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية		
	حصة غير مسيطرة المجموعة	حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية	مجموع حقوق ملكية		
304,822	683	304,139	93,901	(3,195)	23,589	199	42,101	18,998	12,209	(3,855)	214,093	2019	2019
21,130	37	21,093	21,093	-	-	-	21,093	-	-	-	-	صافي ربح السنة	صافي ربح السنة
(238)	-	(238)	(238)	(28)	-	(210)	-	-	-	-	-	إعادة تحويل عملات أجنبية	إعادة تحويل عملات أجنبية
20,892	37	20,855	20,855	(28)	-	(210)	21,093	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصرفيات المحتسبة	مجموع الإيرادات والمصرفيات المحتسبة
-	-	-	(7,493)	-	-	-	(7,493)	-	-	-	7,493	أسهم منحة صادرة	أسهم منحة صادرة
(7,353)	-	(7,353)	(7,353)	-	-	-	(7,353)	-	-	-	-	أرباح أسهم لسنة 2018	أرباح أسهم لسنة 2018
(2,903)	-	(2,903)	-	-	-	-	-	-	-	(2,903)	-	شراء أسهم خزينة	شراء أسهم خزينة
(21)	(21)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الحركة في الحصة الغير مسيطرة	الحركة في الحصة الغير مسيطرة
-	-	-	-	-	-	-	(2,109)	2,109	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني	المحول للاحتياطي القانوني
315,437	699	314,738	99,910	(3,223)	23,589	(11)	46,239	21,107	12,209	(6,758)	221,586	2019	2019
303,837	607	303,230	91,016	(3,040)	24,196	199	40,304	17,148	12,209	(1,879)	214,093	الرصيد في 1 يناير 2018	الرصيد في 1 يناير 2018
18,520	21	18,499	18,499	-	-	-	18,499	-	-	-	-	صافي ربح السنة	صافي ربح السنة
(607)	-	(607)	(607)	-	(607)	-	-	-	-	-	-	صافي التغيرات في القيمة العادية	صافي التغيرات في القيمة العادية
(155)	-	(155)	(155)	(155)	-	-	-	-	-	-	-	إعادة تحويل عملات أجنبية	إعادة تحويل عملات أجنبية
17,758	21	17,737	17,737	(155)	(607)	-	18,499	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصرفيات المحتسبة	مجموع الإيرادات والمصرفيات المحتسبة
(14,852)	-	(14,852)	(14,852)	-	-	-	(14,852)	-	-	-	-	أرباح أسهم لسنة 2017	أرباح أسهم لسنة 2017
(1,976)	-	(1,976)	-	-	-	-	-	-	-	(1,976)	-	شراء أسهم خزينة	شراء أسهم خزينة
55	55	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي الحركة في الحصة الغير مسيطرة	صافي الحركة في الحصة الغير مسيطرة
-	-	-	-	-	-	-	(1,850)	1,850	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني	المحول للاحتياطي القانوني
304,822	683	304,139	93,901	(3,195)	23,589	199	42,101	18,998	12,209	(3,855)	214,093	2018	2018

تشكل الأرباح المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
		الأنشطة التشغيلية
18,520	21,130	صافي الربح للسنة
		تعديلات للبنود التالية:
869	1,599	الإستهلاك
1,033	286	إطفاء علاوة على الصكوك - صافي
(1,027)	433	تغيرات القيمة العادية من الاستثمارات
1,882	(1,624)	دخل من استثمارات
10,661	2,610	صافي مخصص انخفاض القيمة
(375)	(1,209)	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
158	-	عقارات للتطوير
31,721	23,225	الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
3,221	(5,938)	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
(92,083)	(246,818)	موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية
5,201	753	موجودات أخرى
26,410	177,637	إيداعات من مؤسسات مالية
66,090	115,971	إيداعات من العملاء
(32,036)	37,614	حسابات جارية للعملاء
(1,075)	(2,362)	مطلوبات أخرى
(19,120)	2,713	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
(11,671)	102,795	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
8,332	12,942	صكوك سيادية
1,166	(12,631)	صكوك شركات
2,475	(371)	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
740	6,303	استثمار في شركات زميلة
(960)	(1,649)	شراء ممتلكات ومعدات
11,753	4,594	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
58,592	(9,953)	تمويل مرابحات لأجل
(15,148)	(7,777)	أرباح أسهم مدفوعة
(1,976)	(2,903)	شراء أسهم الخزينة
(11)	(21)	صافي الحركة في حصة غير مسيطرة
41,457	(20,654)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
41,539	86,735	صافي التغير في النقد وما في حكمه
175,022	216,561	النقد وما في حكمه في 1 يناير
216,561	303,296	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
		* يتكون النقد وما في حكمه من:
8,372	83,500	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
23,001	-	صكوك سيادية وإيداعات
44,882	101,107	أرصدة لدى بنوك أخرى
140,306	118,689	إيداعات لدى مؤسسات مالية ذات فترات إستحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل
216,561	303,296	

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2019 صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 167 ألف دينار بحريني (2018: 1 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	
			2019	2018
إيه إس بي سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
إيه إس بي بيوديزل	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	36%	36%

يعمل البنك وشركاته التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في جزر السيشيل، ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدبر/وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2020.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة. تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة جميع الموجودات والمطلوبات والعقود المالية غير المدرجة في الميزانية المحتفظ بها من قبل المجموعة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.1 بيان بالالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة، وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعرض المجموعة بيان المركز المالي الموحد بشكل عام على أساس السيولة. تم عرض تحليل فيما يتعلق بالاسترداد أو التسوية التعاقدية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (المتداول) ولأكثر من 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (غير المتداول) في إيضاح 36.

2.1 ب أسس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2019. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد (يتبع)

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوزيع موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن امتلاك المستثمر سلطة اتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكلياً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لاستنتاج السيطرة. عند اتخاذ المجموعة قرارات اختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغيير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك غالبية حقوق التصويت في الاستثمار.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 38 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المشتراة القابلة للتحديد في تاريخ الشراء.

إذا تم الاستحواذ أقل من 100% من الشركة التابعة، تقوم المجموعة باختيار أساس قياس الحصص غير المسيطرة، على أساس لكل معاملة على حدة، كالتالي:

- بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، والذي يعني الشهرة، أو ربح من صفقة الشراء، ويشمل جزء منسوب للحصص غير المسيطرة العادية؛ أو
- الحصة التناسبية لحامل الأسهم في المبلغ المحتسب لصادفي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها، والتي تعني الشهرة المحتسبة، أو ربح من صفقة الشراء، وتتعلق بالحصة المسيطرة عليها فقط.

معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

2.1 ج عملة التعامل وعملة العرض

يتم احتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج فروقات تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من الدخل الشامل الأخر، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة.

عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في الدخل الشامل الأخر يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

2.2 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم يقينة الفرضيات (يتبع)

تقديرات عدم اليقين

الافتراضات الرئيسية التالية تمثل المصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

لتحديد انخفاض قيمة العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتطلب استخدام القرارات والفرضيات لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة لتقييم ما إذا مخاطر الائتمان على العقد المالي قد زادت بصورة كبيرة منذ الاحتساب المبدئي، ودمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.3 (د)، و3.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد للشهرة كل وحدة منتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة خمس سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناءً على خبرة الخسائر الفعلية، لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 16.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. إن تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع.

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة من خلال الربح أو الخسارة

تحدد المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. إن هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وانه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، سلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والعقارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تُقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقين ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الغرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم دورياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء باحتفاظ الاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الافتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها سيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس سيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

تتكون عقود الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك سيادية وصكوك شركات وإيداعات لدى مؤسسات مالية وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة) وتمويلات مضاربة ومشاركة وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية وموجودات قيد التحويل وذمم مدينة أخرى. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة، كونها القيمة العادلة للأداة عند نشوئها. لاحقاً، تظهر جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

إن التكلفة المطفأة للمطلوبات أو الموجودات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التموليات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالإلتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والإلتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترخّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغييرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة لتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمرة واحدة فقط مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير إلى حد كبير.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المشتراة لغرض التأجير هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي والموجود المشتري لغرض التأجير منخفض القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الإستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة الغرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى.
- من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الإلتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامة كخصص ضمن بند المطالبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإلتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتحفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كخصص في المطالبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات إستحقاق أصلي خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر الموجود يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع) (و) موجودات التمويل (تتمة)

3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقدير رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتملك) هي عبارة عن اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة («المؤجر») بتأجير أحد الموجودات للعميل («المستأجر») بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تغيرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات إيجارات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

ج. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر ذمم مرابحات السلع المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت. تظهر ذمم الوكالات المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

أدوات الدين تمثل أدوات استثمارات توفر دفعات أرباح أو رأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.3 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، أي قيمة المقابل المدفوع. يتم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد. بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية الأخرى، تحتسب تكاليف المعاملات كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.3. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلاً عن حقوقها في موجوداتها وإلتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الشراء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة إلتزامات نيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أيما وجدت تغيرات احتسبت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرة في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في الفترة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

معدات الحاسب الآلي	٣ إلى ٥ سنوات
برامج الحاسب الآلي	٣ إلى ٥ سنوات
أثاث ومعدات مكتبية	٣ إلى ٥ سنوات
مركبات	٤ إلى ٥ سنوات
تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال إثني عشر شهراً «كمحتفظ بها لغرض البيع» عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبنود منفصل في بيان المركز المالي الموحد «كموجودات محتفظ بها لغرض البيع» و «مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع» على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصص التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ف) دمج الأعمال والشهرة (يتبع)

يتم تسجيل الاستثمارات المشتراة التي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات تمويلية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم شراء مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادية النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصصهم في صافي الموجودات.

يتم مبدئياً قياس الشهرة بالتكلفة، التي تتمثل بالزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المحتسب لأي حصص غير مسيطرة، وأي حصة ملكية محتفظ بها سابقاً، فوق صافي الموجودات القابلة للتحديد المشتراة والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادية لصافي الموجودات المشتراة تفوق إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا تم تحديد جميع الموجودات المشتراة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح، وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم احتسابها بتاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم لا تزال تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادية لصافي الموجودات المشتراة فوق إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم بعد ذلك احتساب الربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادية مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذ في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

(ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتفويض لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

(ق) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند استلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقعة تحفيقها واستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

(ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المُضارب») حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة إلزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتلقيها، وإذا كان بالإمكان تقدير هذا الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام اشتراكات محددة»، حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى استُجِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على الفترة المؤجلة. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المراتب متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

ح) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مئمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للمصرف كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند طول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتسبب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

أ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 - الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناءً على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حاسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية حاملي حسابات الاستثمار.

ب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

يتم إستحقاق الربح على وكالات مستحقة الدفع على أساس التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على موجودات المبالغ القائمة.

ج) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المستردة حيازتها كعقارات استثمارية.

د) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.4 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (31)

وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل. سيتم تطبيق المعيار على جميع عقود الوكالة بالاستثمار التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية، إما كأصيل أو وكيل.

يؤثر المعيار على عرض الدخل والمصرفات، بما في ذلك المقابل المتغير، من ترتيبات الوكالة.

يتوقع أن يؤدي المعيار لتغيير تصنيف مطلوبات وكالة من المطلوبات إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، ويتطلب إفصاحات إضافية على الموجودات المجمع، وتخصيص الأرباح. وهذا سيؤدي أيضاً لتحسين نسبة كفاية رأس المال للمصرف. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم البنك حالياً بتصنيف مبلغ 937 مليون دينار بحريني من عقود الوكالة كمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (33)

الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهاً معدلاً لتصنيف وقياس الاستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية. يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة. في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. إنه من غير المتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المصرف. سيقوم البنك بإعادة تقييم تصنيف الصكوك السيادية وصكوك الشركات بناء على اختبار نموذج العمل.

3. تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

2019		بالقيمة العادلة	بالقيمة العادلة	
المجموع ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	من خلال الربح أو الخسارة ألف دينار بحريني	
الموجودات				
219,456	219,456	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
340,950	340,950	-	-	صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي
118,615	118,615	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
21,880	21,880	-	-	صكوك الشركات
723,198	723,198	-	-	موجودات التمويلات
348,488	348,488	-	-	موجودات الإيجارات التمويلية
108,991	-	1,553	107,438	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	-	72,774	-	استثمارات عقارية
2,943	2,943	-	-	عقارات قيد التطوير
10,640	10,640	-	-	استثمار في شركات زميلة
44,260	43,296	964	-	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	الشهرة
2,038,166	1,855,437	75,291	107,438	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
392,014	392,014	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
751,712	751,712	-	-	إيداعات من العملاء
289,456	289,456	-	-	حسابات جارية للعملاء
145,590	145,590	-	-	تمويل مرابحات لأجل
41,481	41,481	-	-	مطلوبات أخرى
102,476	102,476	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,722,729	1,722,729	-	-	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

2018		بالقيمة العادلة	بالقيمة العادلة	
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	من خلال حقوق الملكية	من خلال الربح أو الخسارة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات				
82,257	82,257	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
377,216	377,216	-	-	صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي
140,304	140,304	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	9,222	-	-	صكوك الشركات
568,905	568,905	-	-	موجودات التمويل
256,892	256,892	-	-	موجودات الإيجارات التمويلية
107,508	-	1,658	105,850	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
74,261	-	74,261	-	استثمارات عقارية
6,290	6,290	-	-	عقارات قيد التطوير
15,972	15,972	-	-	استثمار في شركات زميلة
45,581	44,540	1,041	-	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	الشهرة
1,710,379	1,527,569	76,960	105,850	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
214,377	214,377	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
635,741	635,741	-	-	إيداعات من العملاء
251,842	251,842	-	-	حسابات جارية للعملاء
155,543	155,543	-	-	تمويل مرابحات لأجل
48,293	48,293	-	-	مطلوبات أخرى
99,761	99,761	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,405,557	1,405,557	-	-	

4. نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
29,003	34,942	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*
8,372	83,500	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
44,882	101,014	أرصدة لدى بنوك أخرى**
82,257	219,456	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 93 ألف دينار بحريني (2018: لا شيء دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5. صكوك سيادية وإيداعات لدى المصرف المركزي

هذا البند يشمل مبلغ 181,549 ألف دينار بحريني (2018: 174,353 ألف دينار بحريني) في هيئة صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 128,625 ألف دينار بحريني (2018: 138,578 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

6. إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصير الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		إيداعات لدى مؤسسات مالية
57,734	56,254	وكالة مدينة
82,571	58,648	موجودات مرابحات السلع
-	3,812	تمويل مرابحة مشترك
(1)	(99)	مخصص الخسائر الائتمانية
140,304	118,615	
		إيداعات من مؤسسات مالية
110,727	185,352	وكالة دائنة
103,650	206,662	مرابحة سلع دولية
214,377	392,014	

7. صكوك الشركات

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	1,533	درجة استثمارية (AAA - BBB+)
9,241	7,361	درجة غير استثمارية (> BBB-)
-	12,992	صكوك غير مصنفة
(19)	(6)	مخصص الخسائر الائتمانية
9,222	21,880	

تشمل هذه الصكوك على صكوك بمبلغ 8,509 ألف دينار بحريني (2018: 8,484 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 128,625 ألف دينار بحريني (2018: 138,587 ألف دينار بحريني).

8. موجودات التمويل

2019				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني
151,480	6,415	6,924	138,141	تمويل مرابحة
559,814	32,872	45,332	481,610	تمويل مضاربة
30,892	421	64	30,407	تمويل مشاركة
3,822	639	168	3,015	بطاقات ائتمان
746,008	40,347	52,488	653,173	مجموع موجودات التمويل
(22,810)	(9,796)	(7,118)	(5,896)	مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
723,198	30,551	45,370	647,277	

2018				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني
181,263	15,938	15,994	149,331	تمويل مرابحة
385,913	34,986	36,287	314,640	تمويل مضاربة
24,828	469	92	24,267	تمويل مشاركة
3,467	67	116	3,284	بطاقات ائتمان
595,471	51,460	52,489	491,522	مجموع موجودات التمويل
(26,566)	(19,022)	(4,093)	(3,451)	مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
568,905	32,438	48,396	488,071	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

9. موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل هذه صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
263,373	352,215	موجودات الإيجارات التمويلية
(6,481)	(3,727)	مخصص انخفاض القيمة
256,892	348,488	في 31 ديسمبر

فيما يلي التغييرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
213,238	256,892	في 1 يناير
61,265	99,886	إضافات خلال السنة - صافي
(36,138)	(33,169)	استهلاك موجودات الإيجارة
(1,166)	2,754	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي
19,693	22,125	سداد/تسويات خلال السنة
256,892	348,488	في 31 ديسمبر

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
61,831	36,841	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
94,843	63,371	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
100,218	248,276	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
256,892	348,488	

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 95,982 ألف دينار بحريني (2018: 129,150 ألف دينار بحريني).

2019				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
281,018	58,296	12,901	352,215	موجودات الإيجارات التمويلية
(729)	(169)	(2,829)	(3,727)	مخصص انخفاض القيمة
280,289	58,127	10,072	348,488	

2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
224,389	23,694	15,290	263,373	موجودات الإيجارات التمويلية
(1,517)	(1,210)	(3,754)	(6,481)	مخصص انخفاض القيمة
222,872	22,484	11,536	256,892	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

10. الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية، بالإضافة لموجودات التمويل.

2019				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
5,593	5,385	29,746	40,724	الرصيد في بداية السنة
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة				
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
1,042	(667)	(375)	-	- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(754)	2,812	(2,058)	-	- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
(29)	(580)	609	-	- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
1,811	644	3,440	5,895	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(472)	(299)	(2,593)	(3,364)	عكس / استرداد
1,598	1,910	(977)	2,531	مخصص الخسائر الائتمانية
-	-	(214)	(214)	تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى
-	-	(9,620)	(9,620)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	-	107	107	إلغاء عند التوحيد
7,191	7,295	19,042	33,528	الرصيد في نهاية السنة

2019				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
93	-	-	93	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
24	-	-	24	صكوك سيادية
99	-	-	99	إيداعات لدى مؤسسات مالية
3	3	-	6	صكوك الشركات
5,896	7,118	9,796	22,810	موجودات التمويلات
729	169	2,829	3,727	موجودات الإيجارات التمويلية
80	-	4,008	4,088	قروض وسلفيات للعملاء
45	-	2,182	2,227	- موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)
222	5	227	454	ذمم مدينة أخرى
7,191	7,295	19,042	33,528	إلتزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

10. الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

2018				
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
7,981	16,052	66,878	90,911	الرصيد في بداية السنة
				التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:
1,328	(485)	(843)	-	- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(664)	2,659	(1,995)	-	- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة
(290)	(14,938)	15,228	-	- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة
(2,237)	2,314	15,488	15,565	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(505)	(218)	(4,060)	(4,783)	عكس / استردادات
(2,368)	(10,668)	23,818	10,782	مخصص الخسائر الائتمانية
(20)	1	(227)	(246)	تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى
-	-	(8,678)	(8,678)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	-	(52,045)	(52,045)	إلغاء عند التوحيد
5,593	5,385	29,746	40,724	الرصيد في نهاية السنة

2018				
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
1	-	-	1	إيداعات لدى مؤسسات مالية
4	15	-	19	صكوك الشركات
3,451	4,093	19,022	26,566	موجودات التحويلات
1,517	1,210	3,754	6,481	موجودات الإيجارات التمويلية
27	26	4,501	4,554	قروض وسلفيات للعملاء
22	1	1,946	1,969	- موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)
571	40	523	1,134	ذمم مدينة أخرى
5,593	5,385	29,746	40,724	إلتزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

10.1 الحركة في مخصص انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأخرى

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
3,251	3,130	الرصيد في بداية السنة
-	79	انخفاض القيمة خلال السنة
(121)	-	عكس مخصص ناتج من استردادات
3,130	3,209	الرصيد كما في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

11. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تتكون الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من استثمارات في أوراق حقوق ملكية، وتصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع موجود، أو سداده عند تحويل إلزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية. من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجدفة. تملك المجموعة نسبة 40% (2018: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24.

12. استثمارات عقارية

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
66,714	67,749	أراضي
7,547	5,025	مباني
74,261	72,774	

الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3		
2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
66,782	74,261	في 1 يناير
(246)	(1,239)	تغيرات القيمة العادلة
8,523	6,960	إضافات خلال السنة*
(711)	(7,034)	استيعادات خلال السنة
(87)	(174)	أخرى
74,261	72,774	في 31 ديسمبر

* خلال السنة، حصل المصرف على ملكية ضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

13. عقارات قيد التطوير

عقارات قيد التطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

14. استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2018: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2018: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
350,238	413,272	بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
295,194	353,299	مجموع الموجودات
55,044	59,973	مجموع المطلوبات
22,315	29,431	صافي الموجودات
14,624	16,787	مجموع الإيرادات
7,691	12,644	مجموع المصروفات
297	1,107	صافي الربح للسنة
		حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

14. استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
123,438	130,522	مجموع الموجودات
106,768	113,462	مجموع المطلوبات
16,670	17,060	صافي الموجودات
13,233	10,046	مجموع الإيرادات
12,475	9,614	مجموع المصروفات
758	432	صافي الربح للسنة
78	102	حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

15. موجودات أخرى

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		موجودات قيد التحويل (أ)
10,358	7,285	قروض وسلفيات العملاء
		استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)
1,041	964	
1,229	21	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
12,628	8,270	
11,527	12,374	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
1,314	924	مصروفات مدفوعة مقدماً
20,112	22,692	مباني ومعدات (ج)
45,581	44,260	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي إس وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 352 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند «ذمم دائنة ومصروفات مستحقة» في إيضاح رقم (19).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3		
2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,359	1,041	في 1 يناير
119	-	استردادات
(144)	-	استبعادات خلال السنة
(293)	-	تغييرات القيمة العادلة
-	2	إضافات خلال السنة
-	(79)	المخفض خلال السنة
1,041	964	في 31 ديسمبر

(ج) يحتوي هذا البند على مبلغ 19,885 ألف دينار بحريني (2018: 18,317 ألف دينار بحريني) متمثلة في عقارات ومعدات وآلات شركة تابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

15. موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
1,701	384	9,184	11,269
(80)	-	(4,008)	(4,088)
1,621	384	5,176	7,181

قروض وسلفيات للعملاء

مخصص الخسائر الائتمانية

2018			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
2,238	932	11,624	14,794
(27)	(26)	(4,501)	(4,554)
2,211	906	7,123	10,240

قروض وسلفيات للعملاء

مخصص للخسائر الائتمانية

16. الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ قدره 25,971 ألف دينار بحريني (2018: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للاسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة الخمس السنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل النمو ثابت بنسبة 1% ومعدل الخصم بنسبة 16.9%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2019، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. يعتبر معدل الخصم والأرباح من الفرضيات الرئيسية، إن زيادة بنسبة 0.5% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.25% في الأرباح، فإن القيمة الدفترية للشهرة ستكون أكبر من المبلغ القابل للاسترداد المحقق في تحليل الحساسية.

17. تمويل مرابحات لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل القيمة الدفترية لصكوك الشركات والصكوك السيادية والبالغة 190,058 ألف دينار بحريني (2018: 182,837 ألف دينار بحريني).

18. إيداعات من العملاء

إيداعات من العملاء تمثل أموال في صورة عقود وكالة (رأس مال وكالة وأرباح متولدة) مستحقة الدفع بتاريخ إستحقاق محددة.

19. مطلوبات أخرى

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
30,401	28,693	ذمم دائنة ومصرفات مستحقة
6,005	5,581	أرباح أسهم مستحقة الدفع
3,513	-	ذمم دائنة متعلقة بالاستثمارات
60	60	ذمم مشاريع دائنة
6,020	5,229	مطلوبات قيد التحويل
1,161	1,464	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
1,133	454	مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
48,293	41,481	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

20. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجموعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح. في المتوسط، بلغت حصة المضارب من الأرباح 82%، مقارنة مع حصة تعاقدية تبلغ 85% للسنة المنتهية 2019. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه لسنة 2019 نسبة 0.27% (2018: 0.17%). يتكون رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مما يلي:

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
62,770	73,939	حسابات التوفير
21,948	6,267	حسابات هامش
15,043	22,270	حسابات تحت الطلب
99,761	102,476	

21. رأس المال

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
250,000	250,000	المصرح به: 2,500,000,000 سهم عادي (2018: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
214,093	221,586	الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم) (2,215,863,320 سهم (2018: 2,140,930,752 سهم))

كما في 31 ديسمبر 2019، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 72,694,133 سهماً (2018: 37,737,634 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

اسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% النسبة من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	326,537,112	14.74
مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	139,087,541	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	133,280,449	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	778,411,876	22,459	35
من 1% إلى أقل من 5%	838,546,342	14	38
من 5% إلى أقل من 10%	272,367,990	2	12
من 10% إلى أقل من 20%	326,537,112	1	15
المجموع	2,215,863,320	22,476	100

21.1 توزيعات مقترحة

قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح أسهم بواقع 8 فلس لكل سهم أو 8% للسهم (2018: 7 فلس لكل سهم أو 7%) من رأس المال المدفوع، باستثناء أسهم الخزينة (ينطبق هذا للأرباح النقدية فقط)، ليتم دفع 50% منها نقداً، و50% من خلال إصدار أسهم منحة. تبلغ أرباح الأسهم المذكورة 17,727 ألف دينار بحريني (2018: 14,987 ألف دينار بحريني).

22. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

23. العائد لكل سهم

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

2018	2019	
18,499	21,093	صافي الربح المنسوب لمساهمي المصرف (بالآلاف الدنانير البحرينية)
2,121,586	2,153,821	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
8.7	9.8	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

24. دخل من موجودات التمويل

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
11,644	8,377	تمويلات مرابحة
19,294	28,155	تمويلات مضاربة
14,537	18,259	دخل الإيجارات التمويلية، صافي
1,399	1,713	مشاركات
2,510	3,208	إيداعات لدى مؤسسات مالية
49,384	59,712	

25. دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(106)	196	ربح / (خسارة) من بيع استثمارات
(1,788)	2,145	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات
1,005	292	دخل أرباح الأسهم
(889)	2,633	

26. دخل من العقارات

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
35	-	ربح من بيع عقارات قيد التطوير
528	(302)	(خسارة) / ربح من بيع عقارات استثمارية
(143)	(1,140)	انخفاض قيمة عقارات استثمارية
420	(1,442)	

27. دخل الرسوم والعمولات، صافي

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,424	2,258	رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات
1,075	1,555	رسوم ترتيبات
3,587	1,463	عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان
889	974	دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان
1,421	1,389	أخرى
9,396	7,639	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

28. إيرادات أخرى

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
8,567	2,491	استردادات من مخصصات ما قبل الشراء
304	299	أرباح تحويل العملات الأجنبية
593	2,099	أخرى
9,464	4,889	

29. تكلفة الموظفين

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
10,827	14,169	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
973	1,156	مصرفات التأمين الإجتماعي
61	69	مصرفات الموظفين الأخرى
11,861	15,394	

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018:

2019					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
					الموجودات:
3,407	-	3,407	-	-	صكوك الشركات
28,474	1,159	17,256	2	10,057	موجودات التمويل
					استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
91,001	-	2,187	-	88,814	استثمارات في شركات زميلة
10,640	-	-	-	10,640	موجودات أخرى
2,938	-	-	-	2,938	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
98,015	-	5	98,010	-	إيداعات من المؤسسات المالية
24,059	2,042	13,881	7,193	943	إيداعات من العملاء
18,148	317	1,602	14,712	1,517	حسابات جارية للعملاء
1,130	237	807	86	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
541	15	-	526	-	مطلوبات أخرى
654	-	101	553	-	ارتباطات محتملة والتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

2018					
المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	
الموجودات:					
9,471	-	-	9,471	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي -
3,393	-	3,393	-	-	صكوك الشركات
27,505	1,009	16,319	9	10,168	موجودات التمويل
91,574	-	2,297	-	89,277	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
15,972	-	-	-	15,972	استثمارات في شركات زميلة
3,204	-	-	-	3,204	موجودات أخرى
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
43,029	-	-	43,029	-	إيداعات من مؤسسات مالية
15,705	2,465	12,382	-	858	إيداعات من العملاء
5,494	318	1,417	3,135	624	حسابات جارية للعملاء
223	199	24	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
4	4	-	-	-	مطلوبات أخرى
601	-	100	501	-	ارتباطات محتملة والتزامات

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

2019					
المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	
الدخل:					
1,881	18	1,130	37	696	دخل التمويل
1,909	-	-	-	1,909	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
1,209	-	-	-	1,209	حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة
المصروفات:					
2,338	-	-	2,338	-	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
597	62	480	29	26	مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء
4	1	1	2	-	الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,019	-	1,019	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

30. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	2018			شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني
		أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	
					الدخل:
1,422	34	898	45	445	دخل التمويلات
810	-	(73)	-	883	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
375	-	-	-	375	حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة
					المصرفات:
1,093	-	-	1,093	-	مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
410	69	301	-	40	مصرفات التمويل على إيداعات من العملاء
					الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1	1	-	-	-	مصرفات تشغيلية أخرى
983	-	983	-	-	

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 787 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 595 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 72 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 34 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيين في المصرف من أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المصرف. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 2,851 ألف دينار بحريني لسنة 2019 (2018: 2,605 ألف دينار بحريني)

31. ارتباطات والتزامات محتملة

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
		إلتزامات محتملة نيابة عن العملاء
21,523	20,860	ضمانات
13,781	9,223	خطابات اعتماد
2,195	808	خطابات قبول
37,499	30,891	
		ارتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
52,122	55,230	ارتباطات تمويلية غير مستخدمة
9,262	9,396	ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة
61,384	64,626	

تلتزم الإعتامادات المستندية والضمانات (بما فيها الإعتامادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية - المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

2018 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
1,275	1,238	خلال سنة واحدة
1,740	746	بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
3,015	1,984	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

32. معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة للأدوات المشتقة كما 31 ديسمبر 2019 كانت كما يلي:

2018		2019		أدوات وعد صرف العملات الأجنبية
القيمة العادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	القيمة الاسمية	
22,858	22,730	5,058	4,967	

33. إدارة مخاطر

33.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مستقلة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما توضع لمخاطر الدفع الميكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة مخاطر للمجموعة تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراجعة عملية المخاطر وسياسات المخاطر العامة وتوصية المجلس بالموافقة عليها.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر

تمارس لجنة المخاطر سلطاتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطاتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل والهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الإستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناء على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للمصرف، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للمصرف. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض المصرف لمخاطر أمن المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.1 المقدمة (يتبع)

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والالتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسؤول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدراتها للوفاء بالالتزامات التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

33.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم الالتزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالالتزامات، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبند بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2018 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2019 ألف دينار بحريني	
		الموجودات
44,882	101,014	أرصدة لدى بنوك أخرى
140,304	118,615	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	21,880	صكوك الشركة
825,797	1,071,686	موجودات مالية وموجودات الإيجارات التمويلية
1,229	21	استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة - دين
11,680	7,285	عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى
1,033,114	1,320,501	المجموع
97,750	95,063	ارتباطات والتزامات محتملة
1,130,864	1,415,564	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أيضا تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشمل عقود المرابحات على أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وأخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فإنه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة (ستاندرز وبورز وموديز وفيتش وكابيتل انتليجنز) إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معابرتها مع شهيته المصرف لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحافظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الموجود المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد إلتزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل إستحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها)، أو كان على المُقترض إلتزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي إلتزامات جوهريّة تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد إلتزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة المصرف في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الأخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعاملات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الإستحقاق لمحفظّة التجزئة.

تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرّة، يجب استخدام غطاء متحفّظ من قبل الإدارة بعد تحليل المحفظة والأثر. مؤشرات الاقتصاد الكلي تشمل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

دمج المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعيّة الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضاً احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم المصرف تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة لقيمة الوقت. عندما تفنقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد، تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية، بالنسبة للإلتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها، ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الإستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر.

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الموجود المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الموجود، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للموجود قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يملكون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد، وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدرج لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات أن تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2 و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم أخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الرئيسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق المصرف معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
219,823	-	-	219,823
(194)	-	-	(194)
219,629	-	-	219,629

جيدة (درجة 1 إلى 4)

مخصص الخسائر الائتمانية

2018			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
162,790	-	-	162,790
22,397	-	-	22,397
(1)	-	-	(1)
185,186	-	-	185,186

جيدة (درجة 1 إلى 4)

مرضية (درجة 5 إلى 7)

مخصص الخسائر الائتمانية

(ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للإلتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

(1) صكوك الشركات

2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
14,527	3,410	-	17,937
3,949	-	-	3,949
(3)	(3)	-	(6)
18,473	3,407	-	21,880

جيدة (درجة 1 إلى 4)

مرضية (درجة 5 إلى 7)

مخصص الخسائر الائتمانية

2018			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
-	3,408	-	3,408
5,833	-	-	5,833
(4)	(15)	-	(19)
5,829	3,393	-	9,222

جيدة (درجة 1 إلى 4)

مرضية (درجة 5 إلى 7)

مخصص الخسائر الائتمانية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(2) موجودات التمويل وخصم مستحقة من موجودات تمويل الإيجار

2019				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
885,003	83,894	1,930	970,827	جيدة (درجة 1 إلى 4)
49,188	26,890	32,036	108,114	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	19,282	19,282	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(6,625)	(7,287)	(12,625)	(26,537)	مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة
927,566	103,497	40,623	1,071,686	

2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
594,079	50,780	3,424	648,283	جيدة (درجة 1 إلى 4)
121,832	25,403	28,242	175,477	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	35,084	35,084	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4,968)	(5,303)	(22,776)	(33,047)	مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة
710,943	70,880	43,974	825,797	

(3) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين

2019				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
21	-	-	21	جيدة (درجة 1 إلى 4)
21	-	-	21	

2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	
1,229	-	-	1,229	جيدة (درجة 1 إلى 4)
1,229	-	-	1,229	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(4 عقود مالية تحت موجودات أخرى

2019				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,396	110	32	1,254	جيدة (درجة 1 إلى 4)
837	38	352	447	مرضية (درجة 5 إلى 7)
9,036	9,036	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4,088)	(4,008)	-	(80)	مخصص الخسائر الائتمانية
7,181	5,176	384	1,621	

2018				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,104	33	205	1,866	جيدة (درجة 1 إلى 4)
1,699	600	727	372	مرضية (درجة 5 إلى 7)
10,991	10,991	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4,554)	(4,501)	(26)	(27)	مخصص الخسائر الائتمانية
10,240	7,123	906	2,211	

(5 التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2019				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
84,837	-	3,439	81,398	جيدة (درجة 1 إلى 4)
8,193	305	1,450	6,438	مرضية (درجة 5 إلى 7)
2,487	2,487	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(454)	(222)	(5)	(227)	مخصص الخسائر الائتمانية
95,063	2,570	4,884	87,609	

2018				
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
79,363	1,083	3,220	75,060	جيدة (درجة 1 إلى 4)
16,804	429	2,960	13,415	مرضية (درجة 5 إلى 7)
2,716	2,716	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(1,133)	(523)	(40)	(570)	مخصص الخسائر الائتمانية
97,750	3,705	6,140	87,905	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى إلتزامات العملاء المفصّل عنها في إيضاح رقم 31، باستثناء الإلتزامات الرأس مالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 66,940 ألف دينار بحريني (2018: 7,720 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر انخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الأخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 16,600 ألف دينار بحريني (2018: 45 ألف دينار بحريني) والتي كانت منفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحفوظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملة الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي
- الصكوك طويلة الأجل - مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات.

تحفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المحفوظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحفوظ به	2019 ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وألات، وأسهم وصكوك	464,824	458,660
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	301,792	201,253

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لإلتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحويل وبيع الضمانات.

أقل من 50%	51-70%	71-90%	91-100%	أكثر من 100%
249,374	149,332	105,287	29,045	126,876
262,466	7,690	320,172	69,664	106,624

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية أو طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالإلتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

33 إدارة مخاطر (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الأصناف المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التركيز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، والسكان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصرفيات الحكومية.

33.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية قد تبطل أو تعيق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية التي تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 385 ألف دينار بحريني (2018: 5,552 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

34. التركزات

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

2018			2019		
مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	موجودات	ارتباطات والتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	موجودات
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
91,014	1,210,244	1,549,953	88,895	1,500,645	1,859,459
7,099	56,409	46,656	5,857	82,865	19,781
34	80,526	35,091	25	72,015	69,832
736	44,628	29,616	740	45,544	24,638
-	475	17,646	-	3,631	40,944
-	13,275	31,417	-	18,029	23,512
98,883	1,405,557	1,710,379	95,517	1,722,729	2,038,166

الإقليم الجغرافي

الإقليم الجغرافي	2018	2019
دول مجلس التعاون الخليجي	1,549,953	1,859,459
العالم العربي	46,656	19,781
أوروبا	35,091	69,832
آسيا	29,616	24,638
أمريكا الشمالية	17,646	40,944
أخرى	31,417	23,512
	1,710,379	2,038,166

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

34 التركزات (يتبع)

2018			2019			
مطلوبات وحقوق حامل ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حامل ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حامل ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حامل ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	
7,325	138,809	469,774	2,977	168,098	424,960	القطاع الصناعي
10,338	503,184	296,476	8,136	642,339	511,929	حكومة وقطاع عام
35,433	109,316	364,478	7,535	97,693	345,064	بنوك ومؤسسات مالية
18,708	44,604	117,051	66,834	257,794	299,079	عقاري
-	6	1,308	-	-	1,203	تجاري وصناعي
13,185	394,975	281,475	5,376	441,606	383,164	طيران
13,894	214,663	179,817	4,659	115,199	72,767	أفراد
98,883	1,405,557	1,710,379	95,517	1,722,729	2,038,166	أخرى

35. مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

35.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات الاستثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

2019			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
-	(358)	-	358
(252)	(10,386)	252	10,386

مسعرة:
السعودية
غير مسعرة

2018			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
-	(358)	-	358
(270)	(10,227)	270	10,227

مسعرة:
السعودية
غير مسعرة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

35 مخاطر السوق (يتبع)

35.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

2019			
التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %
(311)	(0.10)	311	0.10
(341)	(0.10)	341	0.10
دينار بحريني			
دولار أمريكي			
2018			
التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %
(134)	0.10	134	0.10
(314)	0.10	314	0.10
دينار بحريني			
دولار أمريكي			

إصلاح مؤشر معدل الفائدة

معدل LIBOR هو معدل معياري على أساسه تقدر البنوك أنه بإمكانها إقراض أموال لبنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع إستحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معدل التمويل المضمون ليوم واحد، وسيتم مراجعة معدل الربح لعملات مختلفة من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. لا تزال المجموعة بصدد تقييم الأثر المحتمل للانتقال إلى المعدل المضمون من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

35.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

طويلة (قصيرة) 2018	طويلة (قصيرة) 2019	
بآلاف الديناري البحرينية	بآلاف الديناري البحرينية	
6,347	4,427	جنيه استرليني
2,088	2,115	شلنج كيني
(7,172)	(2,499)	يورو
126	294	أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

35 مخاطر السوق (يتبع)

35.3 مخاطر العملة (يتبع)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت للاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

الأثر على الربح 2018 بآلاف الدنانير البحرينية	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2019 بآلاف الدنانير البحرينية	التغير في سعر صرف العملة %	
635	10	443	10	جنيه إسترليني
209	10	212	10	شلنج كيني
(717)	10	(250)	10	يورو
13	10	29	10	أخرى
140		434		المجموع

36. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يمين موعد إستحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب المصرف معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 165.09%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للستة الأشهر الأخيرة يبلغ 234.35%. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 105.82%.

بيان الإستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإبداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويل، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام فترة الإستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الإستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

2019		2019		2019	
المجموع ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	
					الموجودات
					نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
219,456	-	-	-	219,456	
340,950	149,981	165,233	20,574	5,162	صكوك سيادية
118,615	-	-	1,269	117,346	إبداعات لدى مؤسسات مالية
21,880	-	7,005	3,982	10,893	صكوك الشركات
723,198	140,664	337,739	192,925	51,870	موجودات تمويل
348,488	171,015	119,062	19,224	39,187	موجودات إيجارات تمويلية
108,991	-	108,991	-	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	-	72,774	-	-	إستثمارات عقارية
2,943	-	2,943	-	-	عقارات قيد التطوير
10,640	-	10,640	-	-	إستثمار في شركات زميلة
44,260	26,718	1,562	2,480	13,500	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	الشهرة
2,038,166	514,349	825,949	240,454	457,414	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
392,014	-	-	86,868	305,146	إبداعات من مؤسسات مالية
751,712	-	86,082	387,099	278,531	إبداعات من العملاء
289,456	-	-	-	289,456	حسابات جارية
145,590	15,247	33,842	43,886	52,615	تمويل مرابحات لأجل
41,480	5,726	9,805	15,014	10,936	مطلوبات أخرى
102,476	-	-	-	102,476	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,722,729	20,973	129,729	532,867	1,039,160	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

36 مخاطر السيولة (يتبع)

المجموع ألف دينار بحريني	2018				
	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	
					الموجودات
82,257	-	-	-	82,257	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
377,216	152,454	149,314	44,670	30,778	صكوك سيادية
140,304	-	-	-	140,304	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	-	7,286	1,936	-	صكوك الشركات
568,905	105,985	189,972	169,239	103,709	موجودات تمويلات
256,892	100,219	94,843	53,170	8,660	موجودات إيجارات تمويلية
107,508	-	107,508	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
74,261	-	74,261	-	-	استثمارات عقارية
6,290	-	6,290	-	-	عقارات قيد التطوير
15,972	-	15,972	-	-	استثمار في شركات زميلة
45,581	26,458	8,353	1,114	9,656	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	الشهرة
1,710,379	411,087	653,799	270,129	375,364	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
214,377	-	3,876	57,174	153,327	إيداعات من مؤسسات مالية
635,741	-	37,407	341,300	257,034	إيداعات من العملاء
251,842	-	-	-	251,842	حسابات جارية
155,543	2,211	47,481	28,380	77,471	تمويل مرابحات لأجل
48,293	42	27,711	-	20,540	مطلوبات أخرى
99,761	-	-	-	99,761	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,405,557	2,253	116,475	426,854	859,975	

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المضمومة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018:

المجموع ألف دينار بحريني	2019					
	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	عند الطلب ألف دينار بحريني	
						المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والإلتزامات محتملة
394,134	-	-	88,414	305,720	-	إيداعات من مؤسسات مالية
767,171	-	92,048	395,601	279,522	-	إيداعات من العملاء
289,456	-	-	-	-	289,456	حسابات عملاء جارية
102,476	-	-	-	-	102,476	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
150,515	16,103	36,409	44,983	53,020	-	تمويل مرابحات لأجل
64,626	-	1,786	30,020	32,820	-	إلتزامات غير مستخدمة
37,841	13	5,142	11,394	21,292	-	مطلوبات محتملة
16,982	-	-	-	-	16,982	مطلوبات مالية أخرى
1,823,201	16,116	135,385	570,412	692,374	408,914	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

36 مخاطر السيولة (يتبع)

2018					
عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
-	153,532	59,032	4,102	-	216,666
-	257,941	348,721	40,407	-	647,069
251,842	-	-	-	-	251,842
-	77,768	29,745	47,481	2,211	157,205
99,761	-	-	-	-	99,761
-	26,597	34,738	49	-	61,384
-	34,536	22,045	6,663	-	63,244
11,849	-	-	-	-	11,849
363,452	550,374	494,281	98,702	2,211	1,509,020

المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة

إيداعات من مؤسسات مالية

إيداعات من العملاء

حسابات عملاء جارية

تمويل مرابحة لأجل

حقوق حاملي حسابات الاستثمار

إلتزامات غير مستخدمة

مطلوبات محتملة

مطلوبات مالية أخرى

37. معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية

يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.

الخزينة

يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.

الاستثمارات

يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

2019					
المجموع ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	الاستثمارات ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	صافي الدخل
53,527	-	2,570	13,435	37,522	21,130
21,130	-	(1,467)	8,847	13,750	2,038,166
2,038,166	2,474	201,962	722,623	1,111,107	2,038,166
2,038,166	321,020	1,256	617,227	1,098,663	

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

2018					
المجموع ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	الاستثمارات ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	صافي الدخل
57,094	-	1,894	14,619	40,581	18,520
18,520	-	(3,353)	13,312	8,561	1,710,379
1,710,379	1,482	212,457	661,932	834,508	1,710,379
1,710,379	310,629	11,827	423,469	964,454	

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

38. موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 162,077 ألف دينار بحريني (2018: 164,314 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات من العملاء.

39. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والإلتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن إلتزام البنك، بعد مراجعة البيانات المالية.

40. الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 182 ألف دينار بحريني (2018: 251 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي و البنك البحرينى السعودى، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية بعد خصم مصروفات الاسترداد من هذه الأموال.

41. الواجبات الإجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الإجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 395 ألف دينار بحريني (2018: 619 ألف دينار بحريني)، منها 204 ألف دينار بحريني (2018: 506 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

42. الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن إلتزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2019 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.3 فلس (2018: بواقع 2.4 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2019 بنسبة 2.5775% من قاعدة الزكاة بمبلغ 189,479 ألف دينار بحريني (2018: 198,399 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

43. كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية إلتزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
254,761	265,251	رأس المال الأسهم العادية فئة 1
13	16	رأس المال الإضافي فئة 1
35,557	39,143	رأس المال فئة 2
290,331	304,410	مجموع رأس المال
1,304,492	1,355,921	التعرضات المرجحة لمخاطر الائتمان
2,306	3,108	التعرضات المرجحة لمخاطر السوق
101,343	100,639	التعرضات المرجحة للمخاطر التشغيلية
1,408,141	1,459,668	مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر
%20.62	%20.85	مجموعة نسبة كفاية رأس المال
%12.5	%12.5	الحد الأدنى المطلوب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

4.4. تراتبية القيمة العادية

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادية المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها أثر جوهري على القيمة العادية ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادية

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتي تظهر بالقيمة العادية في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الربح أو الخسارة	3,578	6,480	97,380	107,438
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال حقوق الملكية	-	-	1,553	1,553
	3,578	6,480	98,933	108,991

31 ديسمبر 2018	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الربح أو الخسارة	3,576	5,282	96,992	105,850
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال حقوق الملكية	-	-	1,658	1,658
	3,576	5,282	98,650	107,508

خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات بين المستويات.

تصرحات القيمة العادية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادية، كما يلي:

قياس القيمة العادية باستخدام مدخلات جوهريّة غير قابلة للرصد		
2018	2019	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
99,861	98,650	في 1 يناير
(1,641)	(2,008)	تغييرات القيمة العادية
(48)	-	الاستيعادات خلال السنة
(274)	(294)	المقبوضات خلال السنة
752	2,585	إضافات خلال السنة
98,650	98,933	كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

44 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	340,950	-	-	340,950	343,975
صكوك الشركات	10,825	-	11,055	21,880	22,004
	351,775	-	11,055	362,830	365,979

31 ديسمبر 2018	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	354,215	-	-	354,215	349,087
صكوك الشركات	9,222	-	-	9,222	9,390
	363,437	-	-	363,437	358,477

القيمة العادلة المقدره للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

45. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء المصرف بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام «الأشخاص الاعتياديين» (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة دورية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

46. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

06

المصادقة على وترخيص العمليات التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية (رقم 30) من القوائم المالية الموحدة.

تقرير الإجراءات المتفقة عليها على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

KPMG Fakhro Audit
12th Floor, Fakhro Tower
P.O. Box 710, Manama
Kingdom of Bahrain

Tel: +973 17 224807
Fax: +973 17 227443
www.kpmg.com/bh
C.R. No. 6220



The Board of Directors
Al Salam Bank-Bahrain B.S.C.
P.O. Box 18282
Manama
Kingdom of Bahrain

We have performed the procedures enumerated below and prescribed by the Ministry of Industry, Commerce and Tourism in their letter dated 30 January 2020 on the Related Party Transactions of Al Salam Bank-Bahrain B.S.C. (the "Bank") as described in note 30 to the audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2019, (the "Note") and in accordance with the requirement of Article 189 of the Commercial Companies Law (the "Law").

Our engagement was undertaken in accordance with the International Standard on Related Services applicable to agreed-upon procedures engagements 4400. The procedures were performed solely for the purpose of agreeing the related party transactions and balances included in the Note to the Bank's accounting records and board of directors' approvals.

The procedures and related findings are set out below:

1. We obtained the audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2019 and agreed the amount of the transactions, nature of the transactions, nature of the related party relationship, and outstanding balances included in the Note to the Bank's accounting records; and
2. We traced the related parties transactions included in the Note to the Board of Directors' approvals.

We report out findings below:

- a. With respect to procedure 1, no exceptions were noted. Details of related party transactions for the year and as at 31 December 2019 described in the Note agrees to the Bank's accounting records; and
- b. With respect to procedure 2, no exceptions were noted.

Because these procedures do not constitute either an audit or a review made in accordance with the International Standards on Auditing or International Standards on Review Engagements, we do not express any audit or review assurance on the Bank's compliance with the Law. Had we performed additional procedures or had we performed an audit or review in accordance with the International Standards on Auditing or International Standards on Review Engagements, other matters might have come to our attention that would have been reported to you.

Our report is solely for the purpose set forth in the second paragraph of this report and is only for the information of the Bank. This report should not be used for any other purpose or be distributed in whole or in part to any other parties. This report relates only to the related party transactions described in the Note and does not extend to any financial statements of the Bank taken as a whole or to any other reports of the Bank.

KPMG Fakhro

Partner registration number 137
12 February 2020

07

إعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (والبالغة 21.1 مليون دينار بحريني) بالتوزيعات التالية:

- أ. تحويل مبلغ 2.109 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
 - ب. توزيع أرباح تعادل 17.727 مليون دينار بحريني بواقع 8% من إجمالي رأس المال المدفوع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على أن تدفع الأرباح مناصفةً بصورة نقدية وأسهم منحة، للمساهمين الذين تتواجد أسمائهم في سجل المساهمين بتاريخ 24 مارس 2020، على النحو التالي:
 - (1) 4% نقداً أي ما يعادل 8.863 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة؛ و
 - (2) 25% أسهم منحة أي ما يعادل 88.634 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 25 سهم مملوك).
- وسيتم توزيع الأرباح للمساهمين المستحقين بتاريخ 7 أبريل 2020، وآخر يوم للتداول مع إستحقاق الأرباح هو 22 مارس 2020، واليوم الأول للتداول بدون إستحقاق الأرباح هو 23 مارس 2020.
- ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.258 مليون دينار بحريني إلى حساب الأرباح المستبقاة.

08

الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 787 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، شريطة الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

09

الإطلاع ومناقشة تقرير حوكمة الشركات
(CORPORATE GOVERNANCE REPORT)،
كما هو مطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات

31 ديسمبر 2019

الإلتزام بضوابط الحوكمة

يعمل المصرف على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية مع الحرص على الإستمرار في الإمتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد إستمر المصرف في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز و ضمان إلتزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2019م

الرقم الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1 بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	326,537,112	14.74
2 مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	139,087,541	6.28
3 شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	133,280,449	6.01
4 شركة الرشيد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	108,675,000	4.90
5 شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	105,843,876	4.78
6 خليفة بطي عمير المهيري	الإمارات العربية المتحدة	95,363,500	4.30
7 المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	80,160,750	3.62
8 شئون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	73,304,246	3.31
9 مصرف السلام - البحرين	مملكة البحرين	72,694,133	3.28
10 سيكو ش.م.ب	مملكة البحرين	68,628,921	3.10
11 سيد حسين علي علوي القطري	الإمارات العربية المتحدة	55,661,841	2.51
12 شركة الفاتح للاستثمار	مملكة البحرين	42,111,562	1.90
13 شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	39,640,500	1.79
14 بنك الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	27,501,796	1.24
15 شركة السوبان	مملكة البحرين	27,168,750	1.23
16 شركة جلوبال اكسبريس	مملكة البحرين	25,875,000	1.17
17 مصعب منذر توفيق	العراق	22,127,488	1.00

ححص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2019

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	778,411,876	22,459	35.130
1% إلى أقل من 5%	838,546,342	14	37.840
5% إلى أقل من 10%	272,367,990	2	12.291
10% إلى أقل من 20%	326,537,112	1	14.740
20% إلى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	2,215,863,320	22,746	100.00

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

المساهمون (يتبع)

تتوزع ملكية أسهم المصرف العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	-	-
الشركات	530,347,929	23.93
الأفراد	179,938,863	8.12
دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين		
الحكومة	-	-
الشركات	920,892,521	41.56
الأفراد	434,566,685	19.61
أخرى		
الشركات	89,040,603	4.02
الأفراد	61,076,719	2.76
المجموع	2,215,863,320	100.00

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات المصرف بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطور الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات المصرف على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل المصرف من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وأراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الإعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مجلس الإدارة (يتبع)

سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 17 عاماً



السيد خليفة بطي بن عمير المهيري مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة (KBBO)، وهي مجموعة استثمارية مع محفظة متعددة المصالح تعمل في الإمارات العربية المتحدة وتنشعب نشاطاتها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن محفظة الشركة الاستثمارية ونشاطاتها التشغيلية إدارة الشركات المتخصصة في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والتجزئة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وغيرها من التخصصات.

والسيد المهيري رجل أعمال إماراتي مرموق، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 17 عاماً في مجال المشاريع الاستثمارية والمالية. إذ بدأ مسيرته المهنية في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، حيث اكتسب خبرة واسعة في المجال المالي، ثم أسس "بيت الوساطة للأوراق المالية المحدودة" وعُين في العام 2006 مديراً تنفيذياً ورئيساً لمجلس الإدارة. أسس السيد المهيري شركة "ون فاينانشال ماركتس"، وهي شركة وساطة تخضع لرقابة هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وتتميز بتواجدها العالمي وخبراتها المحلية عبر المكاتب التي تمتلكها بشكل كامل أو مكاتبها الرديفة المنتشرة في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا. كما تضمنت مسؤولياته رئاسة مجلس إدارة مجموعة ترافيليكس المحدودة للصرافة، وشركة "إنفينيت إنفيستمنت ذ.م.م."، ومصرف الطاقة الأول (First Energy Bank)، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "سنتشورين للاستثمار".

أمضى السيد المهيري سنواته الدراسية المبكرة في المملكة المتحدة، ثم أكمل تعليمه في الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات المالية من جامعة سوفولك في بوسطن.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 24 عاماً



يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 24 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار الغابضة ش.م.ع.

يحمل سعادة الشيخ المعشني البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد مطر محمد البلوشي عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 23 عاماً



يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 23 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزنة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزنة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد البلوشي رئيساً لمجموعة «سوق رأس المال المحلية» ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في «مجموعة إدارة الأصول» في أكتوبر 2006. ويعمل السيد البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس الغابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة مصرف السلام - البحرين، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، والعربية للطيران، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم الغابضة في البحرين.

ويحمل السيد البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد حسين محمد الميزة عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 20 مارس 2012

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 44 عاماً



يفضل خبرته التي تتجاوز أكثر من 44 عاماً، يعتبر السيد حسين محمد الميزة من أبرز الشخصيات في قطاع الصيرفة، والتمويل، والتكافل الإسلامي، إذ تعد من أبرز إنجازاته في حياته العملية اختياره في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين كأفضل شخصية مصرفية إسلامية. في عام 1975م، ابتدأ السيد حسين الميزة مشواره المهني مع بنك دبي الإسلامي حيث أمضى قرابة 27 عاماً في تحسين وتطوير خدمات المصرف. وقد لعب السيد حسين الميزة دوراً كبيراً في تأسيس مصرف السلام في السودان، والبحرين، والجزائر. وشغل السيد الميزة منصب رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام-سبشيل، ورئيس مجلس الإدارة لتوب انتربرايسز ذ.م.ب.، ورئيس مجلس إدارة Lycée Fraçais Jean Mermoz L.L.C.، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام -الجزائر. وكان السيد حسين الميزة عضواً مؤسساً لشركة إعمار العقارية، وشركة أملاك للتمويل، وشركة إعمار للصناعة والاستثمار، وشركة إعمار للخدمات المالية، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-السودان، ورئيس مجلس إدارة السيولة المالية البحرين، ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة التجارة الإسلامية في البحرين، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة أملاك للتمويل - دبي، ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار للخدمات المالية - دبي، ونائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية - دبي، وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس اللجنة التأسيسية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية. كما أنه كان عضواً في مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين.

السيد الميزة خريج جامعة بيروت العربية، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لاجولا بالولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد سالم عبدالله العوادي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 30 عاماً



يشغل السيد سالم عبدالله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، كما إنه عضو مجلس إدارة في شركة المدينة للاستثمارات (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان. ويشغل السيد العوادي منصب عضو في اللجنة المصرفية والمالية في غرفة تجارة وصناعة عمان.

السيد العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

السيد الحر محمد السويدي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 16 عاماً



السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 16 عاماً في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف السلام-البحرين ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وأريس للإدارة، وشركة سيلغر ليك بارتنرز.

والسيد السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شامان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد خالد سالم الحليان

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 24 فبراير 2015

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 37 عاماً



يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 37 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلية المشاريع لشركة أمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، ومستشار شركة أملاك العقارية.

يحمل السيد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد - المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات - إمارة العين.

السيد زايد علي الأمين

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 21 عاماً



السيد زايد علي الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، عضو مجلس إدارة شركة محاد الخليج للطاقة، عضو مجلس إدارة مصرف السلام البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، وعضو مجلس إدارة شركة غلف غورمي "السعودية"، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة تنفيذي في شركة تخزين الأغذية "السعودية"، عضو مجلس إدارة توماتو للدعاية، وعضو مجلس إدارة راما كازا اللوجستية "قطر"، وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

السيد الأمين حاصل على دبلوم إدارة الأعمال من كلية نافارو "تكساس"، ودرجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية "لندن"، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد سلمان صالح المحميد عضو مجلس الإدارة

مستقل

منذ: 15 فبراير 2010

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 34 عاماً



يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات ذوي الخبرة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 34 عاماً. ويشغل السيد المحميد منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنبيك البحرين. وقد شغل السيد المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحرينى السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة..

السيد خالد شهاب الدين ماضي عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: أكثر من 25 عاماً



يمتلك السيد خالد شهاب الدين ماضي خبرة واسعة تزيد على الخمسة وعشرون عاماً شملت جميع قطاعات المصرفية الخاصة والتجارية والاستثمارية. ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة لمصرف السلام - البحرين، وعضواً منتدباً لشركة أدفانسد ليفينغ سولوشنز المؤسسة عام 2013. وقد بدأ مسيرته المهنية مع شركة «ميريل لينش» حيث عمل مستشاراً مالياً أول لمدة ثماني سنوات، وأسس بعدها في العام 2002 شركة إنفينيتي للحلول الاستثمارية التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال الاستشارات المالية في الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل بها شريكاً إدارياً. وفي العام 2005، أصبح السيد ماضي أحد الأعضاء المؤسسين، ومديراً تنفيذياً، وعضواً في مجلس شركة «المال كابيتال» التي تم تأسيسها بناء على توجهات تجارية رئيسية ثلاث تضمنت توسعة بارزة في خدمات الوساطة في المملكة العربية السعودية، وإدارة الأصول في البحرين، والتجارة العالمية للملكية مع التركيز على آسيا..

ويحمل السيد ماضي شهادة البكالوريوس في التسويق والتمويل من كلية إدارة الأعمال (Questorm) في جامعة بوسطن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة المصرف بمراعاة إشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي المصرف والجهات ذات العلاقة بالمصرف. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و"المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضاءها أن يتقدم من جديد إلى الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمصرف ومباشرة عملياته وفقاً للهيكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للمصرف وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية فضلاً عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للمصرف.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات المصرف والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للمصرف.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- تأمين الامتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 26 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة أو ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عدداً من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد أو يوزع أصواته على المرشحين الذين يختارهم.
2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقي له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً أو أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس أثناء غيابه أو إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه إلى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإلى مصرف البحرين المركزي.
4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.
5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاوّل العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة (يتبع)

تناولت المادة 29 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

- (1) إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
- (2) إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
- (3) إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي؛
- (4) إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛
- (5) إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعلياً بها؛
- (6) إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة أو الاختلاس أو النصب أو التزوير أو إصدار شيكات بدون رصيد أو أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
- (7) إذا أعلن إفلاسه؛
- (8) إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس ك ممثل له أو إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على إقالته بموجب المادة رقم 44، أو
- (9) إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير كفوء لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على إستقلاليته في إتخاذ قراراته مع الأخذ في الإعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن إستقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 قد إستوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم إعتبارهم أعضاء مستقلين.

في عام 2019م، كان مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم:

الأعضاء غير التنفيذيين

السيد خليفة بطي عمير المهيري	رئيس مجلس الإدارة
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	عضو مجلس إدارة

الأعضاء المستقلين

السيد حسين محمد الميزة	عضو مجلس إدارة
السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد خالد شهاب الدين ماضي	عضو مجلس إدارة

أُنتخب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 22 مارس 2018.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة المصرف. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2018م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

تعارض المصالح

لدى المصرف إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع المصرف والإلتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والإمتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين - عند الطلب - بتقرير تفصيلي عن الإمتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وواجبات حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات المصرف وواجباتها هي من مسؤولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

- أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الإلتزام بها وهي كالتالي:
- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة المصرف وأصحاب المصلحة.
 - أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسؤولياتهم.
 - أن يكون لديهم فهما مناسباً بشئون المصرف وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
 - أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
 - أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
 - أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
 - أن يتأكد العضو من أن أموره/أمورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي إلى خسارة سمعة المصرف.
 - أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات المصرف وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
 - أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
 - أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعا لذلك.
 - أن لا يوافقوا على أن يتحمل المصرف إلتزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن المصرف قادر على الوفاء بتلك الإلتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
 - أن لا يوافقوا على إتمام أعمال المصرف أو التسبب أو السماح بإتمام أعمال المصرف بطريقة تؤدي إلى احتمالية تحمل المصرف مخاطر كبيرة أو حدوث خسارة خطيرة لدائني المصرف.
 - أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي المصرف وعملائه الذين يتعاملون معهم.
 - أن لا يدخلوا في منافسة مع المصرف.
 - أن لا يطلب العضو أو يقبل هدايا كبيرة من المصرف لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها.
 - أن لا يستغل المصرف فرص الأعمال المتاحة للمصرف لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها.
 - أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
 - أن يتجنبوا عن أي مناقشات أو اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية أو تتألف من موضوع يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح.

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس «إطار تقييم الأداء» والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاث تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتهم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في إجتماع الجمعية العمومية العادية. والنتيجة لهذه السنة كانت مُرضية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 36 من النظام الأساسي ما يلي:

«تحدد الجمعية العمومية العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطيات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين. كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو السنوات التي لا توزع الشركة فيها أرباحاً على المساهمين شريطة موافقة الجهات الرقابية على ذلك.

وعلى ضوء توصيات لجنة المكافآت وبموجب القوانين والأنظمة، يحدد المجلس شكل وقيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تخضع للموافقة النهائية من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.»

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على النتائج المالية السنوية للمصرف وبما يحددها القانون.
2. إجمالي المبلغ المستحق الدفع إلى كل عضو بالمجلس كبديل حضور إجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في إجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المصرف لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المصرف فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المصرف دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمصرف.

إجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة إجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للمصرف، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع إجتماعات في السنة. ويكون إنعقاد إجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصياً. يمكن الإطلاع على محضر إجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2019 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا إجتماع الجمعية المذكور. أما تفاصيل إجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2019 فهي كالتالي:

إجتماعات مجلس الإدارة لعام 2019 – أربع إجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	25 فبراير	19 يونيو	18 سبتمبر	4 ديسمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓
السيد سلمان صالح الحميد	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

عدد الأسهم		الأعضاء
2018	2019	
168,392,817*	174,286,565*	السيد خليفة بطي عمير المهيري*
0	0	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
0	0	السيد مطر محمد البلوشي
462,819	479,017	السيد حسين محمد الميزة
0	0	السيد سالم عبد الله العوادي
0	0	السيد الحر محمد السويدي
10,000	10,350	السيد خالد سالم الحليان
100,000	3,500,000	السيد زايد علي الأمين
100,000	0	السيد سلمان صالح المحميد
0	0	السيد خالد شهاب الدين ماضي

* مجموع الأسهم المذكورة للسيد خليفة بطي المهيري هي عبارة عن أسهم شخصيه باسمه واسمهم يملك السيد خليفة المهيري الوصاية عليها .

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع المصرف عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة، وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة موضح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 30 الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 10 ملايين دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 10 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة المصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتعامل المصرف مع أعضاء مجلس إدارته ومدراءه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها وإعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2019.

- 16 مليون دينار بحريني، الذي يمثل التمويل المقدم والصكوك المشتركة من شركة الرعاية الصحية N.M.C ذ.م.ب، وهي شركة عامة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة
 - تمويل بقيمة 2.0 مليون دينار بحريني مقدم إلى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
 - تمويل بقيمة 150 ألف دينار بحريني مقدم إلى شركة معالم القابضة ش.م.ب، وهي شركة لها علاقة بإثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
 - تمويل بقيمة 1.6 مليون دينار مقدم إلى شركة ذا كورتيارد ش.ش.و، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
 - تسهيلات تمويلية مقدمة إلى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 140 ألف دينار بحريني.
 - تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 567 ألف دينار بحريني
- إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة موضح عنها في الإيضاح رقم 30 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. كما تم أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي على كافة التحويلات للمجلس.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع) 31 ديسمبر 2019

الجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2019، وملخص لتواريخ إجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل المصرف، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن إجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

إجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2019 - أربع إجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	31 يناير	19 يونيو	16 سبتمبر	28 نوفمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العواذي	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والإلتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للمصرف، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كمنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

إجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2019 - أربع إجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	11 فبراير	30 أبريل	12 سبتمبر	27 نوفمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونوس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

إجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2019 - إجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع إجتماعات خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	11 فبراير	30 أبريل	12 سبتمبر	27 نوفمبر
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	×	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	✓	✓	✓

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من خلالها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف كافياً ويمثل اللوائح السائدة، وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالمصرف لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

إجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2019 - إجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد إجتماعين خلال عام 2019 كالتالي:

الأعضاء	30 يناير	3 ديسمبر
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓
السيد مطر عبد الله البلوشي	✓	✓

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من خمسة من رجال العلم البارزين، وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة المصرف لضمان مطابقتها لجميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للتبرعات والرعاية الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءاً من لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضائها في شكل رسوم استخدام سنوية وبدل لكل إجتماع يتم حضوره، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة، ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الشيخ عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضاً رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضاً خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والطلقات الدراسية والمؤتمرات.

د. فريد يعقوب المفتاح

عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الاستئنافية. يرأس الدكتور فريد المفتاح الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقاً بصفته محاضراً في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

د. نظام محمد يعقوبي**عضو الهيئة**

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والاقتصادية من خلال التفاته بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا.

قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية والانجليزية.

* من إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019، توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

الدكتور أسامة محمد بحر**عضو الهيئة**

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلية المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء المصرف عبر إجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للمصرف.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الإجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم:

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لإعتمادها في إجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للمصرف.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يقوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة المصرف، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 27 عاماً



السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 27 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى مصرف السلام-البحرين قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.

السيد أنور محمد مراد

نائب الرئيس التنفيذي

الخبرة: أكثر من 26 عاماً



يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 26 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع مصرف السلام-البحرين، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالمصرف منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، عمل السيد مراد في بنك مسقط - البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة، وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك - البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلية المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد

رئيس الشؤون القانونية، أمين سر مجلس الإدارة ومستشار رئيس مجلس الإدارة

الخبرة: أكثر من 24 عاماً



يملك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 24 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، وقانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول - البحرين (First Energy Bank - Bahrain). وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين المصرف والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي - البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق - جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والالتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضاً على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الالتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية - دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد يوسف أحمد إبراهيم الرئيس المالي

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 26 عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للمصرف والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الإستراتيجي للمصرف وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافضة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز “PricewaterhouseCoopers”. السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.



السيد عبدالكريم تركي

الرئيس المسؤول عن العمليات

الخبرة: أكثر من 39 عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 39 عاماً في مجال الخزائنة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلية المصرف، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى مصرف السلام-البحرين بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع المصرف في عام 2006م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزائنة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.



السيد أحمد عبد الله سيف

رئيس الإستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 13 عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف “دي بي اس” بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس الإستحواذات الإستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة عدد من الشركات التابعة لمصرف السلام منها مصرف السلام-سبيل، شركة “إن إس القابضة ذ.م.م”، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة “سو أس” في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة الكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة “دي بول” الأمريكية.



تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد حسين علي عبدالحق رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 19 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى أكثر من 19 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكله المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في مصرفي السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بيت التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصرافة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد أحمد جاسم مراد رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

يملك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد - أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و دبلومه في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.



السيد علي حبيب قاسم رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات العملاء، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 20 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2011م، وعمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية.



تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)**السيد محمد يعقوب بوحجي**
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 18 سنة

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع مصرف السلام-البحرين حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر المصرف خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسية للمصرف. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحرينى السعودى وبى ام اى بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع المصرف، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات لمؤسسات مالية كبرى والعديد من الهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلويد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية أيغبي للأعمال في كندا.

**السيد صادق الشيخ**
رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS)، حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسبة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اى بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

**السيد كريشنان هاريهاران**
رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 35 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى مصرف السلام - البحرين في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار - البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جاما نالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي - الهند.



تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد عيسى عبدالله بوحجي رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من 19 عاماً



لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إنرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام-البحرين، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي إم اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحرينى السعودى، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي إم اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامبشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

السيدة منى البلوشي

رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية

الخبرة: أكثر من 20 عاماً



انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام-البحرين منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارة في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحرينى السعودى، وبي إم اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع المصرف. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوبل بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق ال WAQF بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

السيد قاسم تقوي

المستشار العام

الخبرة: أكثر من 17 عاماً



السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 17 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للمصرف في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتصويل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الإدارة التنفيذية (يتبع)

د. محمد برهان أربونا رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً



يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 22 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية-البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

السيد علي الخاجة رئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 11 عاماً



يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الالتزام تمتد إلى 11 عاماً. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام-البحرين، عمل مع بيت التمويل الكويتي-البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات العملاء وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام.

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 13 عاماً



يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 13 عاماً. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها المصرف على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون - المملكة المتحدة، ويعمل حالياً على تحضير رسالة الدكتوراه في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2019 كالتالي:

الأعضاء		الأسهم
2019	2018	
الدكتور محمد برهان اربونا	347	336
السيد عيسى عبد الله بوحجي	123,159	118,995
السيد خالد مصطفى جليلي	465,750	0
السيد عبدالكريم محمد تركي	173	168
المجموع	589,429	119,499

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسؤوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
الهيئة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي للمجموعة في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والخطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسؤوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتألف المسؤوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية المصرف المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	يتمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للمصرف بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للمصرف.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي المصرف من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو المصرف بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بيقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات إستشارياً بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالمصرف. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات أيضاً.
لجنة المسؤولية الاجتماعية	تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المصرف، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم المصرف بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية السنوية للمصرف وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية إلى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال السنة.

الأغراض الاجتماعية التي يدعمها المصرف هي:

- المساعدة الطبية؛
- رعاية الناس المحتاجين،
- المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

مكافآت الإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونوس) للرئيس التنفيذي للمجموعة إلى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونوس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد.

الإلتزام

لدى المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الإمتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص المصرف على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص المصرف على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء المصرف تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية.

ويبذل المصرف باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام المصرف بتحديث عملياته في متابعة غسل الأعمال باستخدام نظام معروف جداً.

ويلتزم المصرف بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسل الأموال حول العالم. وقد التزم المصرف بمتطلبات قانون الإلتزام بالضرية على الحسابات الأجنبية (FACTA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال إجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 20 مارس 2019 على تعيين شركة كي بي ام جي (KPMG) مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف. وقد أرسى المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. كل موظف في المصرف. ويشترك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع المصرف سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيين على علم بالإشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيين أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الإبلاغ على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم مصرف السلام - البحرين بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه إلى المصرف. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة المصرف، وإلتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص المصرف على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين أو المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للمصرف.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

سياسة الاتصال

يدرك المصرف أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزء لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الاتصال، يتبع المصرف مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم المصرف تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم المصرف بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمصرف مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر المصرف بصورة سباقية إلى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص المصرف في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للمصرف باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للمصرف، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستثمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور إجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستثمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص المصرف على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المصرف المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسؤولين المعيّنين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكاوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيق حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحفظ المصرف بسياسة إفصاح تشمل على تفاصيل اتصالات المصرف الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

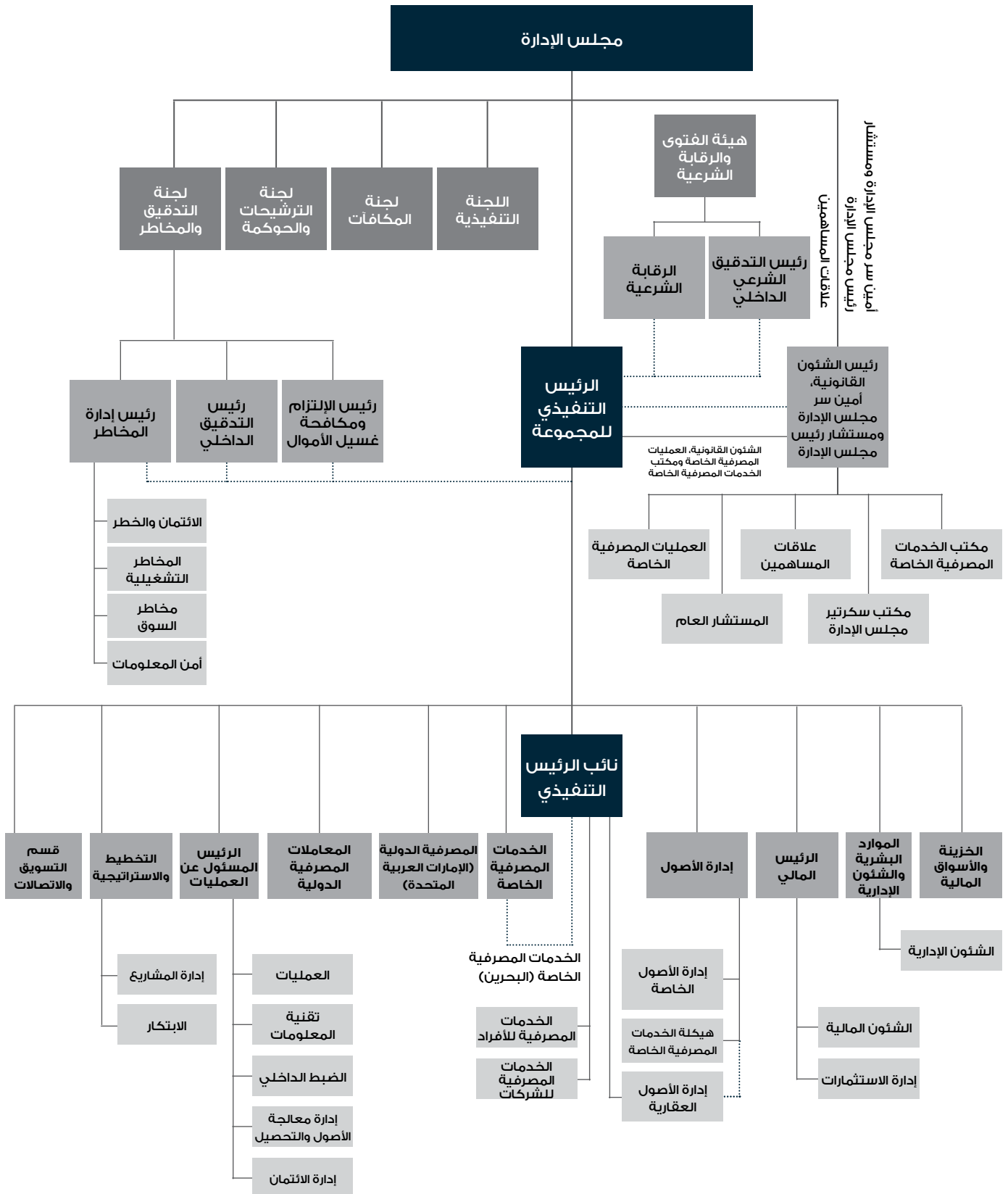
توضيحات بشأن الاستثناءات من قواعد الارشادات :

الرقم	القاعدة	عدم الإلتزام	الوضع الحالي
1	1.4.6- HC يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	رئيس مجلس الإدارة ليس عضو مستقلاً.	نظراً للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة وما يتمتع به من فطنة تجارية فقد ارتأى المجلس أنه من المناسب تعيينه رئيساً. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويتأكد من حماية جميع مصالح المساهمين.
2	5.3.2- HC (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، أو بدلا عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيداً عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	رئيس اللجنة ليس عضو مستقلاً.	نظراً لأن رئيس لجنة المكافآت يتمتع بخلفية وخبرة مصرفية، فقد ارتأى المجلس بأنه من المناسب تعيينه رئيساً للجنة المكافآت. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويفي بجميع مسؤوليات اللجنة حسب ميثاق اللجنة.
3	7.2.2 - HC يتعين على المرخص له المصرف الإسلامي البحريني أن يطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضورهم وأن يكونوا متاحين للإجابة على أسئلة المساهمين في أي إجتماع للمساهمين، وعلى وجه الخصوص، التأكد من أن رؤساء لجان التدقيق والمكافآت والترشيح مستعدون للإجابة على الأسئلة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل داخل نطاق عملهم. مسؤولية اللجنة (من المفهوم أن المعلومات التجارية السرية والملوكة ملكية قد تبقى سرية).	الشيخ خالد المعشني والسيد خالد ماضي لم يحضرا لأسباب شخصية.	جميع أعضاء مجلس الإدارة باستثناء الاثنين السابقين (8 من 10) كانوا حاضرين وقادرين على تقديم أي إجابة على أي استفسار من المساهمين.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

31 ديسمبر 2019

الهيكل التنظيمي



10

إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة
عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء
مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2019.

11

تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

12

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر
2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد
أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف
البحرين المركزي.

13 |

مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة
207 من قانون الشركات التجارية.

ثانياً

إجتماع الجمعية العامة غير العادية

الخميس 19 مارس 2020م
في الساعة 11:00 صباحاً

قاعة المرجان
فندق موفنبيك البحرين
مملكة البحرين

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية 2020

1. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
2. الموافقة على تعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس الزيادة في رأس المال من مبلغ 221,586,332 دينار بحريني الى 230,449,785 دينار بحريني والأسهم الصادرة من 2,215,863,320 سهم الى 2,304,497,853 سهم، والناتج عن إضافة أسهم المنحة البالغة 88,634,533 سهمًا وذلك بناءً على قرارات الجمعية العمومية العادية السنوية للمصرف بتاريخ 19 مارس 2020م.
3. الموافقة على اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين للمصرف ليحلا محل عقد التأسيس والنظام الأساسي عند التأسيس وكافة التعديلات اللاحقة لهما، بما يتوافق وتعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) كما جاء في البند رقم (2) أعلاه، وما يتوافق مع قانون الشركات البحريني وكافة التعديلات اللاحقة له، وبما يتماشى مع قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه، شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
4. تخويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة لدى المصرف السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت لإدارة الاعمال ذ.م.م. منفردين، بما في ذلك بالتوقيع على التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للمصرف أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية فيما يتعلق بالقرارات المذكورة اعلاه.

01

المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة
غير العادية والمنعقد بتاريخ 20 مارس 2019.

محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إنعقد إجتماع الجمعية العامة غير العادية في قاعة السارة بفندق جميرا رويال سراي في مملكة البحرين في تمام الساعة 10:00 صباحاً يوم الاربعاء الموافق 20 مارس 2019.

الرئيس:

ترأس الإجتماع السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف – رئيس مجلس الإدارة.

النصاب:

أعلن رئيس مجلس الإدارة رئيس الإجتماع اكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية غير العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 73.22% من إجمالي أسهم رأس مال المصرف.

مقرر الإجتماع:

أجازت الجمعية تعيين المستشار العام/ إيهاب عبد اللطيف أحمد – سكرتير مجلس الإدارة – مقررراً للإجتماع.

وحضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ الكر محمد السويدي	عضو مجلس الإدارة
السيد / حسين محمد الميزة	عضو مجلس الإدارة
السيد / سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة
السيد / زايد علي راشد الأمين	عضو مجلس الإدارة
السيد/ سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ مطر محمد البلوشي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ خالد سالم الحليان	عضو مجلس الإدارة

سكرتير الإجتماع:

1. المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للمصرف كل من:

السيد / رفيق النايض	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد / أنور مراد	نائب الرئيس التنفيذي
المستشار إيهاب أحمد	رئيس الشؤون القانونية – سكرتير المجلس
السيد/ يوسف إبراهيم	رئيس الشؤون المالية

وحضر الإجتماع كل من:

(ممثلو مصرف البحرين المركزي)

السيد/ جابر العالي	1.
السيد/ نورة التاجر	2.
السيدة/ خديجة أحمد	3.
السيدة/ نوف البلوشي	4.

(ممثلو وزارة الصناعة والتجارة)

السيد/ علي أحمد حسين	1.
السيد/ أحمد سلمان أحمد	2.

(ممثل بورصة البحرين)

السيد / محمد جبيل	1.
-------------------	----

(ممثل KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف)

السيد / جمال فخرو	1.
السيد/ Mahesh Balasubramanian	2.

محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية 2019 (يتبع)

(ممثّل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم المصرف)

1. السيدة/ هبة مبارك

2. السيدة/ هدى محمد

3. السيد/ عمر الشاعر

استهل الإجتماع السيد / خليفة بطي بن عمير رئيس مجلس الإدارة باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب ب ممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثلي بورصة البحرين وممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثلي مسجلي أسهم البنك.

1. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 25 يونيو 2018م:

أبان السيد/ خليفة بطي أنه قد تم إرسال نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو استفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إيداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء. ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الإجتماع السابق المنعقد في 25 يونيو 2018.

2. الموافقة على تعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف لبيان الزيادة في رأس المال من 214,093,075 دينار بحريني إلى 221,586,332 دينار بحريني والأسهم الصادرة من 2,140,930,752 سهماً إلى 2,215,863,320 سهماً بعد توزيع أسهم المنحة، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

قرار رقم 2: وافقت الجمعية بالإجماع على تعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف بزيادة رأس المال من 214,093,075 دينار بحريني إلى 221,586,332 دينار بحريني والأسهم الصادرة من 2,140,930,752 سهماً إلى 2,215,863,320 سهماً بعد توزيع أسهم المنحة، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

3. الموافقة على تعديل المادة 31 من النظام الأساسي (النصاب القانوني لإجتماع مجلس الإدارة) فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تصدر بالتمرير بحيث تُعدّل آلية اتخاذ قرارات مجلس الإدارة لتصدر بأغلبية الأعضاء بدلا عن الإجماع بحيث تقرّ المادة بعد التعديل: "تمرير قرارات مجلس الإدارة كتابة بشرط الحصول على موافقة أغلبية أعضاء المجلس"، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

قرار رقم 3: وافقت الجمعية بالإجماع على تعديل المادة 31 من النظام الأساسي للمصرف (النصاب القانوني لإجتماع مجلس الإدارة) المتعلقة بقرارات المجلس التي تصدر بالتمرير لتصدر بالأغلبية بدلا عن الإجماع لتصبح المادة المعدلة: "تمرير قرارات مجلس الإدارة كتابة بشرط الحصول على موافقة أغلبية أعضاء المجلس"، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

4. تخويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة للمصرف السيد / رفيق النايض، منفردين بالتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أمام كاتب العدل وأي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية ومباشرة كافة الإجراءات المطلوبة لإتمام ذلك.

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع تخويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة للمصرف السيد / رفيق النايض، منفردين بالتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أمام كاتب العدل وأي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية ومباشرة كافة الإجراءات المطلوبة لإتمام ذلك.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة غير عادية، تقدم السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية غير العادية، وأعلن فض الإجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 11:30 صباحاً

المستشار العام / إيهاب عبد اللطيف أحمد
مقرر الإجتماع

السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف
رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجمعية

02

الموافقة على تعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس الزيادة في رأس المال من مبلغ 221,586,332 دينار بحريني الى 230,449,785 دينار بحريني والأسهم الصادرة من 2,215,863,320 سهم الى 2,304,497,853 سهم، والنتج عن إضافة أسهم المنحة البالغة 88,634,533 سهما وذلك بناءً على قرارات الجمعية العمومية العادية السنوية للمصرف بتاريخ 19 مارس 2020م.

03

الموافقة على اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين للمصرف ليحلا محل عقد التأسيس والنظام الأساسي عند التأسيس وكافة التعديلات اللاحقة لهما، بما يتوافق وتعديل المادة 5 (رأس مال الشركة) كما جاء في البند رقم (2) أعلاه، وما يتوافق مع قانون الشركات البحريني وكافة التعديلات اللاحقة له، وبما يتماشى مع قانون مصرف البحرين المركزي و اللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه، شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

04

تحويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة لدى المصرف السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت لإدارة الاعمال ذ.م.م. منفردين، بما في ذلك بالتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للمصرف أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية فيما يتعلق بالقرارات المذكورة اعلاه.

مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.
مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي
ص.ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين

هاتف: +973 171 33399

فاكس: +973 1713 1073

البريد الإلكتروني: investors@dalsalambahrain.com

الموقع الإلكتروني: www.alsalambahrain.com